الأمم المتحدة

A/61/PV.16

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة ١٦
الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

خطاب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر هذه المؤسسة وجميع المؤيدين لقيمها ورسالتها على إتاحة الفرصة لي – ولمواطني بلدي – لمخاطبتكم اليوم.

ونجتمع هنا اليوم في وقت قلما كانت فيه التحديات والفرص أمام مؤسسة الأمم المتحدة أعظم مما هي اليوم. وفي هذا الجمع، علينا أن نسأل أنفسنا أين كان منا الأمل بالسلام والازدهار لو لم تكن منظومة الأمم المتحدة بهذا الحضور الفعال في كل أنحاء الكوكب الأرضي.

ويحيي بلدي الجهود الجارية لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، ويرحب بترشيح أمين عام يتمتع بالكفاءة وبمنظور فريد إلى قضايا المساواة بين الجنسين ليساعد في النهوض بهذا الهدف.

وتعبر جورجيا عن امتنانها لإسهامات الأمم المتحدة ولالتزامها ببناء السلام في منطقتنا ولجهودها لتوفير الفرص الجديدة لهؤلاء الأكثر احتياجا. وأتطلع إلى مواصلة وتعميق هذا التعاون.

وبعد أسابيع قليلة سنحتفل بالذكرى السنوية الثالثة للثورة السلمية الديمقراطية التي جلبت عهدا جديدا من التغيير والتقدم في جورجيا والمنطقة بأسرها. وفي واقع الأمر، أدت تلك الثورة إلى ردود فعل في كل أنحاء العالم. وكانت تلك الثورة ثورة أعطت السلطة لمواطنيها، وفعلت ذلك من خلال إعادة إبرام عقد اجتماعي أساسي يجب أن تستند إليه أية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-53315 (A)

ديمقراطية عقد يقوم على أساس احترام مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

واليوم، يتمتع مواطنو جورجيا الديمقراطية بثمار الأمن الإنساني والحرية وحقوق الإنسان وتوفر الفرص. لقد غيرنا ظروف حياة شعبنا عبر مكافحة الفساد والقضاء عليه، ومن خلال حرب لا هوادة فيها ضد الجريمة، وبالاستثمار الكبير في التعليم والرعاية الصحية، وبوضع قواعد اللعبة الجديدة في مجتمع لم يعرف من ذلك في الماضي إلا الترر اليسير. إن نتائج جهودنا هذه واضحة للعيان.

وخلال الشهرين الماضيين فقط، أكد البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، على سبيل ذكر القليل من المؤسسات الدولية، مدى التغيير الذي حدث في جورجيا. ويعترف بنا اليوم كمن يحتل المركز الأول في العالم في مجال الإصلاح، وكأقل الدول تعرضا للفساد في أوروبا، وكمكان متميز للأعمال التجارية، وكنموذج لبلدان أخرى في المنطقة. ومن الإنصاف القول إن إصلاحاتنا، في جزء من العالم لم يعتقد إلا القلائل بأنها ممكنة، قد نجحت في أدائها بالفعل.

وسنتخذ خطوة إضافية بعد أسبوعين نحو مزيد من توطيد الإطار المؤسسي الذي تستند إليه ديمقراطيتنا من خلال إجراء الانتخابات المحلية. ونحن نوظف هذا الاستثمار الهام في ديمقراطيتنا لأننا نؤمن بضرورة تمكين الشعب من خلال المسؤولية والوسائل لتحديد مستقبلنا.

إنني أتطلع إلى التنافس الصحي والانتخابات الشفافة، وإلى نظام ديمقراطي أكثر حيوية. ونرى بأن هذا هو الطريق نحو إعطاء دولتنا القدرة على حماية الضعفاء، ولتزويد المواطنين بالوسائل الكفيلة ببناء الحياة الأفضل. ولكن، كما هو الحال في كل أمة تمر في تحولات عظيمة، ما زالت التحديات تنتظرنا. وتتواصل الإصلاحات في القضاء وقطاعات أخرى، وتبني السلطات المحلية قدراتها، وما زالت العمالة أملا مشروعا لكل مواطن.

ولكن تطلعاتنا الوطنية لا تقوم على المصالح الضيقة. فنحن نعتبر جورجيا عضوا فاعلا ومسؤولا في المجتمع الدولي. ولكي نحمي إنجازاتنا ونوطد مكاسبنا، ينبغي لنا أن نواجه التحديات والتهديدات معا. ونحن نفعل ذلك معا مع أصدقائنا وشركائنا وحلفائنا في أماكن، مثل العراق وأفغانستان وكوسوفو، حيث تساعد قواتنا في دعم الجهود الدولية لهزيمة الإرهاب وبناء السلام والديمقراطية بشكل دائم.

وبسبب هذا الالتزام، سنواصل سعينا إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) ونرحب بالخطوة قدما التي اتخذت مؤخرا، حين دعيت جورجيا بالأمس فقط إلى المشاركة في الحوار المكثف مع الناتو. وهذه خطوة هامة وحاسمة نحو العضوية الكاملة. ونحن نفعل ذلك إيمانا منا بأن الديمقراطيات تكون أقوى عندما تكون متحدة، وبأن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن الدائم هي التحالفات القائمة على القيم المشتركة.

إننا أمة أوروبية، وهذا ليس اكتشافا جديدا. وإذا شعرنا وتصرفنا بما يغاير ذلك، فسنكون، في الواقع، قد أنكرنا تاريخنا. وخلال الأيام القليلة القادمة، ستوقع حكومة بلدي على خطة عمل كجزء من سياسة الجوار الأوروبي. وسنتخذ بذلك خطوة أخرى نحو تعزيز الروابط التي توحد أسرة الديمقراطيات الأوروبية.

إن هدف حكومة بلدي هو أن تصبح جارا أوروبيا نموذجيا. وقد تعلمنا من التجارب الأوروبية في الماضي بأن إقامة علاقات الجوار السلمية والملائمة هي الأساس للسلام والازدهار على الأمد الطويل. إن ما أنجزته أوروبا خلال الخمسين عاما الماضية هو ما نريد تحقيقه في جوارنا في وقت أقصر. هذا هو التحدي الجماعي أمامنا وهذا هو هدفنا المشترك.

ولن أدهشكم حينما أقول إن عقبات خطيرة ما زالت تعترض الطريق إلى إقامة سلام دائم في بلدي.

فالإصلاحات، وبخاصة حينما تكون ديمقراطية، تدخل الاضطراب في المصالح والعادات القديمة. إنه لبيان بسيط للحقائق السياسية بأن هناك محاولات متكررة لتقويض إصلاحاتنا وتقدمنا وطريقة حياتنا الديمقراطية. ويجب أن نحذر جميعا الذين يعتقدون بأن وجود ديمقراطية مستقرة كبلد مجاور يشكل تهديدا. إن ديمقراطية جورجيا، كغيرها من ديمقراطيات العالم، لا ترغب في أن تعتبر تهديدا.

ولكن الحقيقة المرة هي أننا في جورجيا ورثنا تراثا وحشيا لصراعات إقليمية لم تجد حلا. وتهدد تلك الصراعات استقرارنا واستقرار منطقتنا. وفي الواقع أن ذلك التراث هو المسؤول المباشر عن الاعتداءات المنظمة على حقوق الإنسان الأساسية لجزء كبير من سكاننا. وتخيلوا للحظة أن الأطفال الذين يجدون أنفسهم ضحايا لتلك الأحداث الهمجية، يحرمون من حقهم في تعلم وتكلم لغتهم الأصلية، وأن المسنين لا يسمح لهم بالوصول إلى الرعاية الصحية الملائمة، وأن الشباب لا يمكنهم الحصول على تعليم ملائم وأن مئات الآلاف من السكان لا يمكنهم العودة الآمنة إلى منازلهم في المناطق التي ينتمون إليها والتي أبعدوا عنها من خلال التطهير العرقي على نحو منتظم، وفي حالات كثيرة بيعت بطريقة غير قانونية أو دمرت.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك الحقيقة المرة ولكنها تجري على أرض الواقع، وهي أن تلك المناطق يجري ضمها إلى جارنا في الشمال – الاتحاد الروسي – الذي دعم ضمها بصورة نشطة من خلال التوزيع الواسع النطاق لجوازات السفر الروسية، وهي سياسة تشكل خرقا مباشرا للقانون الدولي وغير مسبوقة. وهناك أمثلة أشد إثارة على محاولات دولة لضم أراضٍ تابعة لسيادة دولة أخرى معترف بها دوليا، وبالتالي لتقويض تلك الدولة.

واليوم، أود أن أسألكم جميعا في هذه القاعة، عما إذا كان هناك عضو واحد في هذه القاعة العظيمة سيرحب بمثل هذا التدخل في أراضيه – أو سيحتمله – من جانب دولة أخرى. إنني أشك في ذلك. ومع ذلك، هذه هي الحالة التي نواجهها اليوم في جورجيا. وهذه هي الأعمال التي يجب أن نواجهها بينما نسعى لتوطيد وحماية الديمقراطية. وعلينا ألا ننسى أبدا أن ضحايا الصراعات بشر حقيقيون، وأن مناخ الخوف الذي يعيشون في ظله واسع الانتشار وأن معاناتهم يجب أن تنتهي. وإلى جانب هذه الصراعات، ورثنا أيضا أطرا لحفظ السلام وأنماطا للمفاوضات لم تعد صالحة. وبكل بساطة، إنها لا تنهض بالسلام ولا تشجع على إجراء مفاوضات حقيقية. وإذا كان هدف ثورتنا هو أن نضمن لكل مواطني جورجيا حق المشاركة الكاملة في حياة الدولة واتخاذ قراراتها، فإن ثورتنا لم تكتمل بعد.

وفي مناطق الصراع في جورجيا اليوم، فإننا لا نتمتع بوضع قائم من الاستقرار والتقدم، ووجود مثل هذا الوضع، مع الأسف، مجرد أسطورة شائعة. فنحن نجد أنفسنا أمام وضع آخذ في التردي حيث يد الغلبة للراعين للجريمة وعدم القانونية. ولنكن واضحين، فجورجيا ديمقراطية مسؤولة، وإذا ما كنا جادين في تحمل المسؤولية، فلا بد لنا من التسليم بأن تبلّي التغيير هو السبيل الوحيد نحو السلام العادل والدائم.

إن القصور في نظام حفظ السلام الحالي معزز بالوثائق. وإذا ما أخذنا بعض الأمثلة من تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها تبرز كيف تطيل القوات التي تهيمن عليها روسيا على الأرض أمد الصراع بدلا من تسويته، وكيف أساءت لمبادئ الحياد والنزاهة والثقة وحولتها إلى مهزلة. وتلك القوات، وفقا لخيارها هي – وليس خيارنا – هي التي ألغت مركزها عمليا.

ومنذ نشر قوات حفظ السلام الروسية في أبخازيا بجورجيا، قتل أكثر من ٢ ٠٠٠ مواطن من مختلف الانتماءات العرقية في جورجيا في تلك المنطقة الواقعة تحت

سيطرة حفظة السلام، ودمر أكثر من ٠٠٠ ٨ منزل في جورجيا. ولم يتمكن حفظة السلام الروس على مدى أكثر من ١٢ عاما من تسهيل عودة أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ من المشردين داخليا إلى منازلهم في أبخازيا، مع أن ولايتهم نصت على ذلك بوضوح.

وقد أعدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فهرسا بالعديد من المخالفات التي شملت نقل المعدات العسكرية الثقيلة، مثل الدبابات وناقلات الجنود المصفحة والمدفعية ومدافع الهاون وأنظمة الأسلحة المضادة للطائرات والمدافع، إلى الانفصاليين حتى عندما كانت حكومة جورجيا تتخذ إجراءات نزع السلاح من طرف واحد.

وقد اتضح أن حفظة السلام الروس غير قادرين على اتخاذ تدابير وغير مستعدين لذلك من أجل وقف هذه المخالفات. وفي الواقع قام البعض منهم بتشجيع تلك المخالفات بشكل مباشر وبالمساعدة في تنفيذها.

وفي جنوب أوسيتيا، تم تسجيل قائمة بـ ١٨تدريبا عسكريا غير قانوني باستخدام معدات عسكرية محظورة خلال العام الماضي وحده. وقد شمل كثير من تلك التدريبات مشاركة مباشرة لقوات حفظ سلام روسية. وقد جوي توثيق كل ذلك توثيقا جيدا. وللأسف، فإن القائمة أطول من ذلك.

وتخيلوا ما حدث في قرية تشوبرخينجي. فأثناء محادثات كانت تجري برعاية الأمم المتحدة، شاهد ولد من جورجيا عمره ٨ أعوام علم بلده من نافذة مدرسته، فهتف قائلا ”عاشت جورجيا!“. وفي تلك اللحظة، وأمام البث الحي من كاميرات التلفاز وبحضور مراقبي الأمم المتحدة، دخل أفراد مليشيا الانفصاليين، واعتقلوا جميع المدرسين في تلك المدرسة وساقوهم إلى أماكن مجهولة. لقد فعل ذلك وكلاء حفظة السلام الروس على مرأى المجتمع الدولي.

وينبغي ألا نكون واهمين. فسكان الأراضي المتنازع عليها يعيشون في ظل شكل من احتلال العصابات التي تأمل بأن المجتمع الدولي سيفقد اهتمامه وسيكافئ نتائج التطهير العرقي. ولا يمكن السماح لذلك بأن يحدث. وإذا لم نكترث، سنكون قد قبلنا بحقيقة أن اللامبالاة وعدم القانونية سيكونان القاعدتين الجديدتين للعبة الدولية.

ويقودني ذلك إلى موضوع كوسوفو. فبينما يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد حل عادل لهذه المسألة المستمرة منذ عقد، يجب تقييم الجهود غير العادية وذات النتائج العكسية التي يبذلها الاتحاد الروسي للإساءة لهذا الوضع الفريد، سعيا وراء مصالحه الخاصة الضيقة. وهنا أيضا يجب أن نكون صريحين تماما: إن أية محاولة – وقد جرت محاولات عديدة – من جانب المسؤولين الروس لوضع أو اقتراح حل بأسلوب القرن التاسع عشر، ينطوي على صفقات وتبادل أراضٍ مقابل اتفاق بشأن كوسوفو، لن تكون طريقة عفا عليها الزمن فحسب، بل طريقة غير أخلاقية أيضا.

وأود أن أذكر جميع الحضور بأن أراضي بلدي، تماما مثل أراضي بلدانكم، ليست للبيع أو المبادلة. وأي تلميح لسابقة في أبخازيا وجنوب أوسيتيا من شأنه أن يكون غير ملائم ومتهورا.

إن قاعدة السلام والأمن المعاصرين في أوروبا تستند مباشرة إلى مبدأ احترام السلامة الإقليمية والسيادة. وفي الواقع هذا هو حجر الزاوية للنظام الدولي المعاصر.

وإذا كان الاتحاد الروسي يصر على محاولة استخدام هذا الربط الخطر وتقويض هذا النظام الأساسي، فإن العواقب ستكون بعيدة المدى وسيفتح وكر الدبابير، مطلقا حركات العنف الانفصالية والصراعات، ليس في منطقة القوقاز فحسب، بل أيضا في أجزاء عديدة من كوكبنا الأرضي. ويجب أن نكون جميعا واعين بذلك.

وأجد لزاما علي أن أؤكد للجمعية العامة بأن جورجيا، لأننا ديمقراطية مسؤولة، لن تسمح بحدوث ذلك. ولهذه الغاية، سنتصرف على أساس القيم التي تحكم الديمقراطيات المتحضرة وبروحها. ولا أعتقد أننا وحدنا في ذلك. فإنا على اعتقاد راسخ بأن لدى، أوروبا، التي تتطلع إلى تعزيز علاقاتها مع الجيران في الشرق، مصلحة في تجنب زعزعة الاستقرار وفي رفض إزالة صفة الدولة السيادية.

وإذ تدور في ذهني هذه الأهداف وتلك الأخطار، أود أن أشاطر الجمعية العامة أفكاري حول كيفية إمكاننا معا أن نحبط تطلعات الذين يستمدون القوة من سياسة التفرقة والخوف المغرضة. ويقع على عاتق الدول المسؤولة الالتزام بالتصرف على هذا الأساس، وحكومة بلدي على اعتقاد راسخ بالحاجة إلى تغيير واستبدال إطار التفاوض وحفظ السلام في أبخازيا وجنوب أوسيتيا. ولذلك، فإن واجبنا المقدس وحقنا السيادي يمليان علينا استبدال الآليات غير الفعالة بأخرى ناجحة، وأن نستبدل القوات المنحازة بأخرى نزيهة، وأن نضع الأمل في مكان الخوف والثقة المتجددة مكان الريبة المتبادلة.

وتسترشد جهودنا بمبادئ بسيطة يمكن التنبؤ بها وواضحة. وسنتشاور ونتعاون ونلتزم بتجنب أية سياسة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وهدفنا هو الوصول إلى السلام والحل السلمي.

ولكن أقول بكل وضوح، مرة أخرى، أننا إذا لم نتخذ موقفا موحدا مؤيدا لآليات جديدة للدفع قدما بالسلام، فإننا سنعطي الضوء الأخضر لمن لديهم نوايا أخرى، وسنجازف بترك المنطقة تغرق في الظلام والصراعات بالرغم من كل جهودنا للنهوض بالسلام.

ولذلك، فإنني أقترح اليوم خارطة طريق جديدة لتسوية الوضع يكون هدفها إعادة توحيد بلدي بالطرق السلمية داخل حدود معترف بها دوليا، ويكون بلدا تتمكن فيه جميع المجموعات العرقية المتعددة في جورجيا – والتعددية هي مصدر قوتنا – من العيش بسلام ووئام مثلما فعلت عبر آلاف السنين، والتمتع بثمار الديمقراطية في مجتمع يحمي تراثه ويحتفل به، ويكون بلدا يستثمر في المدارس والمستشفيات والطرق الجديدة بدلا من الاستثمار في الأسلحة والتسلح.

ويجب أن تشمل العناصر الأساسية لهذه الصفقة نزع السلاح في أبخازيا وجنوب أوسيتيا، مدعومة بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى. ويجب أن تتضمن الصفقة حوارا مباشرا بين الأطراف في الميدان، وأعني هنا حكومة جورجيا المركزية والسلطات الانفصالية، لكي نتمكن معا من تولي المسؤولية عن استئناف الحوار من أجل السلام فيما بين الشعوب والجماعات المختلفة. ويمكن لهذه الجهود ولا بد لها أن تنجح من خلال إنشاء قوة شرطة دولية في كلتا المنطقتين بمشاركة معززة من جانب المجتمع الدولي. ولدى نشر تلك القوة، سنكون على استعداد للموافقة على ولايتها من خلال التوقيع على تعهد بعدم استخدام القوة على نحو شامل.

ويجب بذل المزيد من الجهد لاستعادة الثقة ورفع مستويات المعيشة، ونحن مستعدون لإنعاش اقتصادي المنطقتين، وهو أمر ضروري. فلماذا يضطر مواطنونا إلى العيش في هذه الظروف الاقتصادية البائسة؟ ونحن مستعدون للإسهام بشكل كبير في توفير الفرص التي بدأ سائر مواطني جورجيا التمتع بها. وسننفذ تدابير أخرى لبناء الثقة.

إن الحالة في جورجيا اليوم تتسم بالفرص وبالمخاطر. وفي كل يوم تقع استفزازات جديدة، ويوما بعد يوم تستمر العناصر الإجرامية في إحكام سيطرتها، وسيكون لتلك التصرفات تداعيات دولية. ومن أمثلة ذلك إطلاق النار على المروحيات، وحوادث أخرى وقعت في الأيام القليلة الماضية.

وإذ نمضي قدما لاستبدال وتغيير الآليات التي تشكل نشازا تاريخيا، فإننا على استعداد للعمل مع جارنا، الاتحاد الروسي، لأن روسيا يجب أن تصبح جزءا من الحل. وقد بدأت المشاورات الرامية إلى تغيير تلك الآليات وسيتم تكثيفها في الأسابيع والشهور القادمة.

ومن الأمور الثابتة والمقبولة عالميا أن جورجيا بمقتضى القانون الدولي لها الحق السيادي في أن تطلب إزالة القوات العسكرية الأجنبية التي تعيق التسوية السلمية للصراع. ونحن لا نخفي نيتنا أننا سنمارس هذا الحق لأنه قائم على أهم المبادئ الأساسية التي تحكم الأمم والمجتمع الدولي.

نسعى انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة لأن تعود فوائد الثورة الديمقراطية على جميع مواطني جورجيا وعلى كل ركن من أركان بلدنا.

وانطلاقا من الاحترام العميق لهذه المؤسسة وبهذه المناسبة، فقد اخترتُ أن أتكلم ليس عن رغباتنا فحسب ولكن أيضا عن شواغلنا. لا تدعوا أحدا مطلقا يقول إن جورجيا ليست واضحة بخصوص كيفية سعيها لحماية الديمقراطية والدولة ولا تدعوا أحدا مطلقا يقول إننا سعينا للقيام بذلك بوسائل غير ديمقراطية. فلا يوجد ببساطة أي طريق آخر يمكن أن يتبعه بلدنا أو المجتمع الدولي بأسره. فقد اخترنا الانضمام إلى حَملة لواء الديمقراطية المُتحضّرة؛ لا تدعوا أحدا مطلقا يقول إننا لم نعمل وفقا لذلك.

ونحن نفترض أن جميع الدول التي تؤمن بنفس هذه القيم مستعدة لبذل التضحيات الضرورية لها، ليتسنى لنا بصورة جماعية تحقيق السلام في منطقتنا ذات الأهمية الكبيرة. لذا دَعُونا ننتهز هذه الفرصة التاريخية من دون إبطاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جورجيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لودفيغ سكوتي، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية ناورو.

اصطُحب السيد لودفيغ سكوتي، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يُشرفني أن أرحب بفخامة السيد لودفيغ سكوتي، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سكوتي (تكلم بالانكليزية): تُهنئ جمهورية ناورو رئيسة الجمعية العامة على انتخابها. وتُثني ناورو على تعهدها بالعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة بشفافية مع احترام جميع الآراء والمواقف. ونؤكد مساندتنا لها وتعاوننا معها في قيادتها للجمعية العامة خلال الأيام القادمة.

وتُهنئ ناورو الرئيس المنتهية مدته يان إلياسون على تعيينه وزيرا للخارجية في السويد وتُشيد بتنفيذه للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. فقد كانت إسهاماته البارزة حيوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

ونُشيد بالأمين العام كوفي عنان ونشكره على قيادته وشجاعته ورؤيته على مدار الأعوام العشرة الماضية.

وبينما نهدف إلى إصلاح هذه المنظمة العظيمة بما يتمشى مع حقائق العالم الواقعة، فإننا ما زلنا نشهد اضطرابات كبيرة وصراعات وانفجارات العنف وكوارث طبيعية وإرهابا والتحديات الجسام التي لم نتغلب عليها بعد،

ألا وهي الفقر والمرض والانحطاط البشري والتدهور البيئي. يجب أن نُطمئن شعوب العالم إلى أننا ملتزمون بإيجاد حلول دائمة للمشكلات العالمية مع التمسك بمبادئ الأمم المتحدة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

لكن ناورو تشعر بالقلق لأنه قيل الكثير و لم يُنفذ سوى أقل القليل. لذا يجب علينا أن نركز على الفعل وليس القول. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، يجب أن يرى الناس أننا نفعل أكثر مما نتكلم.

وباعتبارنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإن شواغل ناورو تتعلق أساسا بالتنمية. فلم نر حتى الآن سوى القليل من العمل، إن كان ثمة عمل على الإطلاق، لتنفيذ نتائج اجتماع قمة موريشيوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد العام الماضي. و لم تتحقق انخفاضات كبيرة في الانبعاثات العالمية منذ بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧. ولا يزال توافق آراء مونتيري الذي يقضي بأن تزيد الدول الغنية المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أبعد ما يكون عن التنفيذ.

وعلى الرغم من التعهدات الخاصة والعامة من جانب الأمم المتحدة، لم نر نحن دول المحيط الهادئ حتى الآن تأسيس مكاتب للأمم المتحدة في بلدان المحيط الهادئ الصغيرة المنتمية إلى عضوية الأمم المتحدة مثل ناورو.

ورغم تعهد هذه المنظمة بعالمية وحماية حقوق الإنسان للجميع، فإننا ما زلنا نحرم شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة من حقه في السلام والتنمية من دون أن يكون مُهدداً بالهجوم، بما في ذلك حرمانه من حقه في التمثيل لدى الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روموالو، (الفلبين).

ونحن نؤيد شمولية الأمم المتحدة ونرفض التهديدات للكرامة البشرية، بما في ذلك إنكار وقوع محرقة اليهود وكذلك أي دعوة إلى القضاء على أي دولة عضو مسؤولة في هذه المنظمة.

ومن هذا المنطلق، فإن ناورو ستنضم إلى البلدان الأعضاء الأخرى في الاحتجاج والمطالبة بالتصحيح القانوني ردا على انتهاكات النظام الداخلي للجمعية العامة التي حدثت خلال اجتماع مكتب الجمعية العامة الأسبوع الماضي. وكان من المقرر أن يدور النقاش حول مسألتين: قيام الأمم المتحدة بدور استباقي في الحفاظ على السلام والأمن في شرق آسيا ومسألة تمثيل ومشاركة شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة في الأمم المتحدة.

ويُلقي استخدام حيل إجرائية لحرمان الدول الأعضاء من حقها في المشاركة في النقاش بظلال من الشك على مسألة عالمية الأمم المتحدة نظرا إلى أن هذه الحيل ليس من شأنها سوى حرمان ناورو والبلدان التي تفكر بنفس الطريقة من حقها في أن يُسمع صوتها. والأهم من ذلك أن هذه المسألة تؤكد الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة.

يجب أن يكون هناك صوت أكبر لشعوب الكرة الأرضية الكثيرة، بما في ذلك شعوب العالم النامي وشعوب البلدان التي يمكن أن تمثل على نحو أفضل مصالح العالم النامي. ولذا فإن ناورو تكرر كلمات الأمين العام عندما قال:

”أُومن بشدة بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، وقلت المرة تلو الأخرى إن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل من دون إصلاح مجلس الأمن ... يجب أن تسعى لإصلاح مجلس الأمن لأن ذلك جزء من سبب أننا نجد توترات في المنظمة اليوم، لأن أعضاء كثيرين يرون أن هيكل إدارتنا ينطوي على

مفارقة تاريخية ولا يمكن أن نستمر على وضع يُنظر فيه إلى قاعدة السلطة باعتبارها خاضعة لسيطرة عدد محدود من خمس دول أعضاء''.

نعتقد أنه يجب علينا أن نتحرك بسرعة لإصلاح المجلس وكذلك لضم اليابان والبرازيل والهند وألمانيا إلى عضويته الدائمة.

ونُشجع الأمم المتحدة على أن تفكر، كجزء من حزمة الإصلاحات، في وضع إطار أكثر إلزاما يُمكن بموجبه تنفيذ الإعلانات الكثيرة الصادرة عن المنظمة واجتماعاتها الكثيرة والحكم عليها. من الواضح أن التزاماتنا الأخلاقية لا تحقق النتائج المطلوبة. لقد آن أوان بناء شراكة عالمية في إطار مُلزم بُغية تيسير تنفيذ القرارات.

نحن نعتقد أن كل بلد نام يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته. كان عام ٢٠٠٥ فصلا مهما في تنمية بلدي عندما قدمنا استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية الأولى في أول اجتماع مائدة مستديرة للمانحين لنا. وتدعو إستراتيجيتنا الوطنية للتنمية إلى الشراكة. وقام بصياغتها قادة المجتمع والمجتمع المدني والقطاع الخاص وحكومة ناورو استنادا إلى رؤية وطنية. وتحدد الإستراتيجية أولوياتنا والخطوات المطلوبة لبلوغ تلك الأهداف خلال ٢٠ عاما. ونحن ممتنون لشركائنا في التنمية لما يقدمونه لنا من مساعدات ملموسة تُحسن معيشتنا.

غير أننا ما زلنا نتلقى عروضا بمساعدات إنمائية يتم ربطها بشروط غير واقعية. وفي بعض الحالات، تُستخدم هذه المساعدات كأداة تدخل من أدوات السياسة الخارجية من دون إعطاء الأولوية للجانب الإنساني لجدول أعمال التنمية.

ويتسبب تأخر المساعدات بالنسبة لأي دولة نامية هشة في إحساس بالفشل وعدم الكفاءة ويؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويشعر وفد بلدي بخيبة الأمل لأن نية الأمم المتحدة توسيع حضورها في ناورو وبلدان المحيط الهادئ الأخرى لم تحقق حتى الآن. والغرض من توسيع هذا الحضور هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أهداف التنمية. وندعو الأمم المتحدة إلى الاعتراف باحتياجاتنا الملحة والعمل بثقة وفقا لجدول زمني واقعي.

ويرى وفد بلدي أن الحكم الرشيد يعود بنتائج طيبة على جميع البشر. وناورو خارجة من مشكلات في الحكم نتجت عن أوجه قصور في الدستور الذي أقر لدى نيل بلدنا للاستقلال. ونحن ممتنون للمساعدات التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والتي ستيسر العملية التشاورية لإعادة النظر في دستورنا، وهي عملية في غاية الأهمية للاستقرار السياسي ومساءلة الحكومات المستقبلية.

واتفقنا في البيان الختامي لمؤتمر القمة على تدابير تهدف إلى حماية بيئتنا المشتركة، بما في ذلك الدعوة إلى وضع إطار مؤسسي أكثر تماسكا لمعالجة التحديات البيئية في عالم اليوم. ونحن ندعو إلى إعادة النظر في جدول أعمال تغير المناخ لإعطاء الأولوية للعمل وليس للتعهدات.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب أيضا بإنشاء الأمين العام للفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد ناورو بيانات زعماء دول المحيط الهادئ الذين اعتلوا المنصة قبلي فيما يتعلق بالشواغل والتحديات التي تواجه دول المحيط الهادئ الجزرية. وباعتبارنا دولاً جزرية، فإننا ضعفاء أمام قوى الطبيعة نظرا لموقعنا النائي وتعدادنا السكاني الصغير. وباعتبارنا دولا جزرية، فإننا نتأثر بعوامل مثل نقص القوى العاملة والقدرات الفنية وضعف القدرة المؤسسية ومحدودية الموارد المالية وضآلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتنقصنا المعلومات وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الصديقة للبيئة وذات الأسعار المعقولة مثل مصادر الطاقة الجديدة والمستدامة. ومما يزيد من حدة التحديات التي تواجهنا عدم التزام الأمم المتحدة بمساندة مطامحنا الإنمائية. ونأمل أن يعترف تقرير الفريق

الرفيع المستوى بهذه التحديات الخاصة وأن يقترح حلولا واقعية لها.

لا يمكن للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان الأساسية أن تزدهر في عالم لا ينعم بالسلام والأمن. يجب أن نستمر في تعزيز جهودنا الجماعية لحل الصراعات وإزالة تهديدات الإرهاب باتباع أساليب وقائية والبحث عن حلول سياسية فعالة.

ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل تهديدا للسلام والأمن في منطقتنا. ويشاطر وفد بلدي رأي الأمين العام في تقريره بأن ''هذه الأسلحة قد تكون صغيرة لكنها تُسبب دماراً هائلاً''. (A/61/1، الفقرة ١٠٢). وتشعر ناورو بقلق عميق إزاء انتهاء مؤتمر عام ٢٠٠٦ الاستعراضي للأسلحة الصغيرة دون الاتفاق على القيام بمزيد من التدابير لمكافحة هذه المشكلة. وإذا صدقت مقولة إن ''الأمين في القليل أمين أيضا في الكثير'' (إنجيل لوقا - ١٦:١٠)، فكيف يتسنى لنا أن نمضي قدما بإزالة الأسلحة المهيأة للدمار الشامل في الوقت الذي لا نتفق فيه على مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؟

وفي الختام، ''هل يسير اثنان معا إن لم يتواعدا'' (الكتاب المقدس - العهد القديم، سفر عاموس ٣:٣)، لنُفكر ملياً في هذا المقطع من الكتاب المقدس ونحن نُجدد شراكتنا بالالتزام بعدم ادخار أي جهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر لرئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد لودفيغ سكوتي، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جلال طالباني رئيس جمهورية العراق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية العراق.

اصطُحب السيد جلال طالباني رئيس جمهورية العراق إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس طالباني: يجتاز العراق بخطى واثقة استحقاقات نوعية في المرحلة الانتقالية المتميزة بترابط مهام معقدة في عملية إعادة بناء الدولة في ظروف بالغة الصعوبة، لكنها مفتوحة على وعد بإنجاز تجربة ديمقراطية فيدرالية. تعددية، يستعيد فيها الإنسان العراقي المقهور عبر الأجيال كرامته وتألقه وحرياته وحقه في أن يجاري الأمم المتقدمة فيما بلغته من تقدم حضاري.

ونحن إذ نتقدم خطوة بعد خطوة، نحرص على أن تكون تجربتنا راسخة الجذور تنطلق من رصيد العراق الغني ومن أصالته، وإشعاعات حضارته العريقة بامتدادها عبر العصور وبتنوعها الذي يجسد مكونات الطيف العراقي الوطني.

وإذا كانت التجربة العراقية الجديدة قد مرت بمراحل انتقالية متسارعة ومهمة في فترة زمنية قياسية، فإن العملية السياسية قد تعززت واتسعت لتضم قوى سياسية واجتماعية ومدنية أكبر وأكثر تأثيرا. فخلال السنة الماضية، جرت انتخابات تشريعية كانت الأولى لاختيار الجمعية الوطنية، أي المجلس الوطني، ثم تلاها الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، وجاءت الانتخابات الثانية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لاختيار مجلس نواب لمدة أربع سنوات، تشكل في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. هذه التطورات المدعومة بإرادة القوى السياسية العراقية ويد العون الممدودة إلينا من لدن أصدقاء العراق الجديد قد استقطبت معظم العراقيين وتجلياتهم

السياسية والاجتماعية والفكرية وما تنطوي عليها من اتجاهات ونزعات إيجابية انخرطت في العملية السياسية التي نمت وتطورت لتفرز حكومة وحدة وطنية، حكومة إنقاذ وطني برئاسة السيد نوري المالكي. وشهد إقليم كردستان العراق انتخاب مجلس نواب تلاه تشكيل حكومة إقليم كردستان الموحدة، الأمر الذي يعكس حالة الانسجام والتناغم السياسي في خضم العملية السياسية المتطورة على صعيد البلاد. ويعبر عن التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الكبير في هذه المنطقة، حيث يسود الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي والثقافي، ويسود فيه اقتصاد العراق الحر.

وما تحقق على الصعيد السياسي حتى الآن يمثل الإرادة الوطنية المشتركة لتكريس عملية بناء عراق جديد مؤهل لمواجهة كافة التحديات بميادينها المختلفة، وفي مقدمتها إلحاق الهزيمة بالإرهاب والتكفير والتطرف وتحقيق الأمن والاستقرار.

إن الأعمال الإرهابية ونشاط التكفيريين والجماعات الإجرامية المنظمة في بلادنا لا تكتفي بقتل الأبرياء وإثارة الفوضى الأمنية فحسب، بل تستهدف أيضا تدمير البنى التحتية، وإعاقة الجهود الدؤوبة لإعادة بناء البلاد ووضعها على طريق الأمن والسلم والديمقراطية. ولا بد من التأكيد على أن القوى المعادية للديمقراطية وللقيم الإنسانية الأصيلة التي تقف وراء ذلك كله تتسم بنزعات تدميرية ظلامية تجعل من العراق مركز وثوب إلى أهدافها الأخرى. ومن بين مكوناتها قوى عربية وإقليمية تصدر أزماتها خارج حدودها، وتسعى لتحويل العراق إلى ساحة لتصريف تلك الأزمات وخوض معاركها على أراضيه وبين أبنائه. وهي إذ تتشكل من بقايا النظام الديكتاتوري السابق وشبكة الإجرام المنظمة التي أفرزها استبداد هذا النظام والفلتان الأمني بعد انهياره، فإن خطوط إمدادها بالمال والسلاح تمتد إلى دول عربية وإقليمية مجاورة، ويعززها الأفراد المتسللون عبر حدودها من جماعات القاعدة والصدامين الهاربين من العدالة، وهي تتوهم أن بإمكانها قهر إرادة شعبنا بالإمعان في قتل أبريائه وترويعهم وإشاعة اليأس في صفوفهم. وفي مواجهة هذه الإرادة الشريرة، تنبعث الإرادة الوطنية بالانفتاح على كل أبناء العراق لجذبهم إلى العمل الوطني والمشاركة في بنائه، ومن خلال مبادرة المصالحة الوطنية التي أطلقها السيد رئيس الوزراء على أمل تهيئة الشروط الموضوعية اللازمة للاستقرار السياسي وخلق وضع أمني هادئ. وهي المبادرة التي أسهمت في صياغتها وتطويرها القوى السياسية في البرلمان والممثلة في المجلس السياسي للأمن الوطني، وبذلك حققت أولى نجاحاتها. لقد أثمرت هذه المبادرة منذ إطلاقها بتأييد وانضمام العديد من الجماعات السياسية المعارضة وقبول عدد من الجماعات المسلحة التي اعتمدت السلاح وسيلتها للمعارضة. ونحن نواصل مساعينا في إطار الرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الوطني ورئاسة الوزراء لتوسيع دائرة الأوساط المعنية بالمبادرة على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية والتنظيمية وتشجيعها على الانخراط في العمل الوطني وصولا إلى تعبئة كل القوى واستنهاضها لتأمين متطلبات نقل البلاد إلى مرحلة الاستقرار السياسي والأمني.

وفي الوقت الذي نعمل بدأب من أجل عراق آمن ومستقر، نحرص على إعادة تكوين بلد ناهض ومتطور يتحقق فيه الأمن والسلام للجميع. وهذا الهدف لا يخص العراق وحده، بل دول الشرق الأوسط كلها، وهو ما يعكس اهتمام العراق، رغم انشغاله، بمعالجة الوضع الداخلي بمعاناة أشقائه العرب، وفي مقدمتهم الفلسطينيون. ويدرك العراق تبعات الدمار الذي تعرض له لبنان الشقيق وشعبه الأبي نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي. لذلك، فإننا ندعو إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية لحل القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر النزاع المزمن وإلى تنفيذ القرار

١٧٠١ (٢٠٠٦) بصدد لبنان الشقيق الذي يستحق عطفا ومساندة فعلية بالمال والتكنولوجيا من جميع الأمم المتمدنة بجانب أشقائه العرب.

واستمرار تأزم الأوضاع في منطقتنا، وتفاقمها بين فترة وأخرى، واشتعال الحروب فيها، تفرض على المجتمع الدولي، ودول المنطقة نفسها، مسؤولية التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة تؤدي إلى نزع فتيل الأزمات والمواجهات والحروب، وإلى السلام العادل الدائم وتخليص المنطقة والبشرية من مخاطر الحروب والنزاعات الدامية والإرهاب.

وقد أقر العراق على لسان وزير خارجيته القرارات الأخيرة للجامعة العربية. ولذلك، فإني أناشدكم والمجتمع الدولي قبول هذه القرارات العادلة والمنطقية والقادرة على إنهاء النزاعات وتحقيق الأمن والسلام لجميع شعوب المنطقة.

ومما يضاعف هذه المسؤولية على الدول ذات النفوذ على الصعيد العالمي، الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط في سياسة هذه الدول واقتصادها وأهدافها الكونية، وهو ما يستلزم اعتمادها نهجا حازما في إقرار حلول تراعي حقوق ومصالح دول وشعوب المنطقة التي تتضمنها وثائق الأمم المتحدة وشريعة حقوق الإنسان. والعامل الحاسم لإرساء أسس وطيدة لتفاهم إقليمي يفضي إلى حلول عادلة وسلام دائم مبني على الشفافية، ومبدأ احترام حقوق جميع الأطراف واستقرار منطقة الشرق الأوسط يتمثل في تضافر جهود وإرادات دول الجوار وسعيها الجاد لإلحاق الهزيمة بالإرهاب وتصفية بؤره وتجفيف مصادره. إن اقتصار الحرب العالمية على الإرهاب على الوسائل العسكرية وحدها لا يكفي لإلحاق الهزيمة به، إذ لا بد من استكشاف واعتماد الوسائل والأساليب السياسية والاقتصادية وغيرها لتعزيز عوامل النصر في هذه الحرب، ونرى مفيدا في هذا السياق التوقف عند القرار ٤/٦٠ الصادر عن الدورة الستين للجمعية العامة الذي دعا الحكومات ومنظومات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتطوير جهودها في هذا الاتجاه والعمل على إشاعة مناخ ثقافة السلم ونبذ العنف، وتطوير أدوات توسيع دائرة الحوار بين الثقافات، سواء على مستوى الأديان أو الشعوب أو المجتمعات المدنية.

ما تقدم يعزز رؤية العراق بضرورة خلق شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، أسوة بقارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، على أن يراعى حق الدول في تطوير القدرات التقنية الخاصة بالاستخدامات العلمية والسلمية للطاقة النووية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص، أود أن أؤكد أن العراق الجديد قد ألزم نفسه بموجب دستوره الدائم، ومن منطلق المصالح الوطنية العليا، بعدم إنتاج هذه الأسلحة. كما أن العراق سينضم إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والمواثيق الدولية الأخرى الخاصة بهذه الأسلحة. ونحن إذ نؤكد من على هذا المنبر العالمي المسؤول خلو العراق الجديد من أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما أكدته تقارير آخر فريق أممي معني بهذه القضية، نرى ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار ومراعاة مصالح بلادنا بدعوة مجلس الأمن الدولي الموقر إلى حل لجنة الأمم المتحدة للتحقق والرصد والتفتيش وإنهاء مهامها، أو تحويلها إلى هيئة أو مؤسسة دولية ترتبط بمنظمة الأمم المتحدة وتمول من الميزانية العامة للمنظمة. فاستمرار هذه اللجنة بالصيغة الراهنة وتمويلها من الأرصدة العراقية يبدد أموالا عراقية شعبنا بأمس الحاجة إليها في هذه المرحلة من مراحل تطوير البلاد.

إن الأهداف العالمية الكبرى، لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاتف الجهود وتفاعل الإرادات الخيرة خدمة للإنسانية جمعاء. ولقد أخذت منظومة الأمم المتحدة على عاتقها القيام بدور بنّاء في خلق البيئة العالمية المؤاتية للسلم والأمن

الدوليين، والمتغيرات الدولية تفرض علينا مواكبة التطور في القطاعات كافة لتمكين الأمم المتحدة من أداء مهامها من خلال التوظيف الأفضل للموارد والإمكانات خدمة لشعوب العالم، وبما يعزز دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين واحترام المساواة بين الدول كافة وحقها في المشاركة في اعتماد التوجهات والسياسات وتبني القرارات التي تهم الأسرة الدولية. ولا بد من وضع الآليات الديمقراطية المناسبة لمن تتوفر لديه الرغبة والإمكانات لمساندة الجهود ودعم الخيارات المؤدية لإنجاز برامجنا وتحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي هذا السياق، نرى عبر تحقيق توافق وتوازن شفاف. وفي ضوء هذه الأسس، فإن العراق يثمن الدور الفاعل للأمم المتحدة في معالجة المشاكل الدولية، ويقدر دور بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد أشرف جهانجير قاضي، ويأمل بعودة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة للعمل في العراق لتفعيل دورها في برامج التنمية وإعادة الإعمار.

وضمن هذه السياقات، لا بد لي من التطرق إلى العهد الدولي مع العراق، والذي جاء بمبادرة من الحكومة العراقية بتشكيل مجموعة اتصال دولية ضمت الدول والمنظمات الراغبة في مساعدة العراق وتحفيز جهوده لإعادة الإعمار وتحقيق شراكة مستدامة بينه وبين المجتمع الدولي للتغلب على التحديات التي تفرضها مرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي. وكلنا أمل في أن يفي المجتمع الدولي بالتزامه بتقديم الموارد المطلوبة لمعالجة الأولويات الرئيسية، وتحقيق رؤية مشتركة في إطار عملية التحول الاقتصادي لبرامج التنمية المستدامة من خلال آليات متفق عليه. ونود هنا أن نشكر وزراء الخارجية الذين شاركوا في الاجتماع الناجح الذي عُقد في هذا المبنى قبل أيام وبرهنوا على أن العراق الجديد لم يعد معزولا عن المجتمع الدولي، وأن العراق الجديد في طريقه إلى احتلال مكانته اللائقة به في العالم الحر والمتطور.

أما على صعيد إعادة الإعمار والتزامات الدول المانحة تجاه العراق، فإننا في الوقت الذي نشكر هذه الدول على مساعداتها التي ستسهم بشكل فاعل في خلق جو من التفاؤل في التخلص من تركة الماضي والبدء بمشاريع الإصلاح والتنمية الشاملة، نتطلع إلى مزيد من الدعم والتصميم على تنفيذ هذه الالتزامات لإيماننا بأن المباشرة بمشاريع إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد ستشكل عاملا حاسما في تدعيم الوضع الأمني وإعادة الاستقرار للعراق وللمنطقة، بل وللعالم أجمع. وأود أن أؤكد هنا إننا مصممون وبإرادة وطنية حرة على المضي قدما في إعادة الإعمار وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الوطنية.

ونرى من حقنا المطالبة بإلغاء التعويضات الكثيرة والباهظة وإلغاء الديون على العراق الديمقراطي الجديد الذي لا يمكن تحميله أوزار ديكتاتورية أجرمت بحق الشعب العراقي وخانت الوطن.

إن العراق يؤمن بأن تحقيق التنمية المستدامة يتوازى مع احترام حقوق الإنسان وتوفير الأمن وتحقيق العدالة والتوزيع العادل للثروات وتنمية القطاعات الزراعية والاقتصادية والخدمية. وللنهوض بهذه المهام، لا بد لنا من احترام المرأة وحقوقها وتفعيل دورها في عملية التنمية والعمل السياسي، ولقد بات هذا الشعور مبدأ ثابتا في توجهاتنا التي نص عليها الدستور العراقي، إذ أكد على حق المرأة في الإسهام بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب. كما تشارك المرأة العراقية في أربع حقائب وزارية في حكومة الوحدة الوطنية العراقية الحالية.

وختاما، أود أن أقول للجميع، أو لمن يراوده القلق، إننا مصممون ذات التصميم الذي ولد قبل ثلاثة أعوام على تحقيق المصالحة الوطنية، وأؤكد للجميع أن عملية المصالحة تبشر بالخير وتلقى كل الدعم وتمضي بتأييد الكتل السياسية

كافة. وستتركز جهودنا جميعا لكي تصبح هذه المصالحة إيقاعا حياتيا ثابتا للطموحات والآمال لأبناء الشعب العراقي، خاصة وقد حققت خطوات هامة ونالت الإجماع الوطني ومساندة جميع القوى السياسية الفاعلة في البلاد. وقد نجحنا في وضع خارطة طريق لحل المسائل الأساسية العالقة مثل الدستور والأقاليم والنفط والمليشيات واجتثاث البعث والعلم والشعار والنشيد الوطني الجديد.

ونحن إذ نؤكد هذه الإرادة، نأمل من الأطراف العربية والإقليمية، ومن دول الجوار خصوصا، التفاعل مع هذه الإرادة، والتوقف عن أي نشاط أو دعم أو احتفاء عبر أي وسيلة كانت مع قوى الإرهاب والتكفير وفلول العصابة الديكتاتورية الفاشية المنهارة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بغلق حدودها أمام المتسللين. وإننا نعلن حرصنا على أمن وسلامة جيراننا وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية وتجنب تحويل أراضينا إلى قواعد لنشاط مضاد لهم. لكننا نقولها بصراحة، إن صبر شعبنا آخذ بالنفاد، خصوصا وهو يرى دم أبنائه الأبرياء يُسفك ويُستباح وبنيته التحتية تُدمر ومساجده وحسينياته تُخرب، وإعادة بناء قواته المسلحة ومؤسساته الأمنية تُعرقل للحيلولة دون استكمال سيادتنا. إن من الصعب على قيادتنا السياسية أن تلتزم السكوت إلى ما لا نهاية.

ولن تثنينا شراسة الهجمة الإرهابية التي تستهدف شعبنا ووطننا عن العمل بجهود دؤوبة وبإرادة لا تلين للقضاء عليها، معتمدين على وعي شعبنا وقواه السياسية وقدراتنا العسكرية والأمنية التي تتطور وتترسخ على نحو واضح في العديد من محافظات العراق التي ينحسر فيها المد الإرهابي. وإن بناء القوات المسلحة الوطنية العراقية والارتقاء بها إلى مستوى الطموحات يتواصل بهمة عالية لكي تبلغ قدراتنا المستوى والكفاءة والجاهزية المطلوبة لإيجاد مستلزمات إنهاء تواجد القوات المتعددة الجنسيات تدريجيا من البلاد. هذه القوات الموجودة بقرار دولي والضرورية لنا في الظروف الراهنة ريثما يتم إنجاز مهمة بناء قواتنا المسلحة القادرة على إنهاء الإرهاب وحفظ الأمن والاستقرار، وعندها فقط يمكن الحديث عن وضع جدول زمني لانسحاب القوات المتعددة الجنسيات من العراق. وبهذه المناسبة، نجدد امتناننا لهذه القوات التي أسهمت في تحرير بلادنا من أبشع ديكتاتورية عرفها التاريخ، ونخص بالشكر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لقيادته حملة تحرير العراق من الاستبداد وفتح الأبواب أمام عراق جديد ديمقراطي تعددي فيدرالي يعيش بسلام مع شعبه ومع العالم. هذه المهمة التاريخية قد خدمت شعب العراق والأمن والسلم في المنطقة.

اسمحوا لي في الختام أن أتقدم، باسم العراق حكومة وشعبا، بالتهنئة للشيخة هيا راشد آل خليفة على رئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لها التوفيق بإنجاح الدورة الحالية والوصول بها صوب الأهداف المرجوة، مؤكدين حرصنا على التعاون مع الرئاسة الجديدة في هذه المهمة النبيلة. وهي فرصة طيبة أيضا لأتقدم بالشكر والثناء للأمين العام السيد كوفي عنان على عمله الدؤوب في تفعيل الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين ودفع عجلة التنمية واحترام حقوق الإنسان في العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية العراق على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطُحب الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بمعالي الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رامغولام (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن خالص تهنئتي وتهنئة وفد بلادي لكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ويود وفد بلادي الإشادة بالأمين العام كوفي عنان للقيادة والشجاعة اللتين أبداهما خلال ولايته على رأس الأمانة العامة. فقد تولى الأمين العام عنان المنصب في وقت كانت الأمم المتحدة تواجه انتقادات حادة، وكان هناك من يشككون في أهميتها. وأسهم بتفانيه وحرفيته إسهاما كبيرا في تعزيز كفاءة ومصداقية منظمتنا وأمانتها العامة. وكانت مبادراته لدعم جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة ذات أهمية كبيرة، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا. وبينما يستعد الأمين العام لترك منصبه في الأسابيع القليلة المقبلة، فإننا نشكره بحرارة ونتمنى له كل توفيق في جميع مشاريعه المستقبلية.

ولا يزال العديد من الصراعات المستمرة منذ اجتماعنا السنوي السابق بدون حل، كما ظهرت صراعات جديدة. وما زالت الحالة في الشرق الأوسط تمثل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. وبينما يستمر العنف في العراق ولا يزال السلام يراوغ الشعب الفلسطيني، فإن الصراع الأخير بين إسرائيل وحزب الله لم يسفر عن سقوط الكثير من الأرواح البريئة فحسب، بل تسبب أيضا في التدمير الوحشي للبنية التحتية الحيوية في لبنان. والآن، وبعد أن سكتت المدافع أخيرا، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية بهذا الصراع الذي لا داعي له الذي استمر شهرا على الالتزام التام بأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتسوية القضايا العالقة بوساطة الأمم المتحدة.

ويبدو أن الجميع في العالم اليوم متفقون في الرأي على أن الشرق الأوسط لا يزال مركز انعدام الأمن وعدم الاستقرار في العالم. وسيظل السلام والرخاء العالميين حلما بعيد المنال ما لم يستنفر المجتمع الدولي جميع قواه الدبلوماسية لتهيئة الظروف المؤاتية للسلام الدائم في المنطقة وإلى أن يقوم بذلك. وتعتقد موريشيوس اعتقادا جازما بأن التسوية السلمية العادلة والنهائية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تتوقف على سرعة تنفيذ خريطة الطريق القائمة التي أقرها المجتمع الدولي.

ونؤكد مجددا مساندتنا لقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

ولا تزال الحالة في دارفور تثير قلقا بالغا ليس لنا وحدنا في أفريقيا، ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره. ونحن واثقون من أن قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦) يمكن أن يقدم مساندة قوية للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي حاليا لإنهاء الأزمة.

وما زال الإرهاب يشكل عقبة رئيسية أمام السلام والتنمية. ويبعث القرار ٦٠/٢٨٨ – الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب – الذي اعتمدته الأمم المتحدة مؤخرا برسالة واضحة مفادها أن الإرهاب أمر غير مقبول أيا كان مرتكبوه وأيا كان مكان حدوثه وأيا كانت أسبابه. وتدين موريشيوس بلا تحفظ الإرهاب بجميع صوره ومظاهره. ولكن يجب ألا نوهم أنفسنا بأن بوسعنا معالجة آفة الإرهاب بدون معالجة أسبابه الجذرية.

لقد بدأت الجمعية العامة قبل ١٥ عاما مناقشات حول إصلاح مجلس الأمن. وطرحت مقترحات عديدة منذ ذلك الحين. وقوبل كل اقتراح، مهما كانت وجاهته،

بمقاومة عنيدة من جانب بعض الأعضاء المدافعين عن مصالحهم الضيقة. وليس من المقبول ألا تكون دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ممثلة بأعضاء دائمين في مجلس الأمن. كذلك ليس من المقبول أخلاقيا أو سياسيا أن تظل أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان محرومة من العضوية الدائمة للمجلس. فلا بد أن تتضمن أي عملية إصلاح لمجلس الأمن حصول الهند على عضويته الدائمة.

ولئن كان إنشاء مجلس حقوق الإنسان خطوة مهمة على طريق تنفيذ جدول أعمالنا المشترك للإصلاح، فإن هذه الهيئة الجديدة التابعة للجمعية العامة يجب أن تعمل بكفاءة لتثبت نفسها كمؤسسة عالمية ذات مصداقية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويود وفدي أن يشكر الجمعية العامة على انتخابها موريشيوس أحد الأعضاء الـ ٤٧ في مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي أُجريت في وقت سابق من هذا العام. وسنبذل قصارى جهدنا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على صعيد عالمي، وفقا للولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالمجلس.

النهج المتعدد الأطراف تجاه نزع السلاح تجوهل مدة طويلة جدا. ومن المؤسف أنه لم يتحقق سوى قدر قليل من التقدم في تقوية أسس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد موريشيوس هدف الإزالة الكلية لجميع الأسلحة النووية على أساس نظام شامل وغير تمييزي لنزع السلاح.

ويود وفدي أن يسترعي انتباه الجمعية إلى أن موريشيوس لا تزال بعد ٣٨ عاما من استقلالها محرومة من ممارسة سيادتها على أرخبيل شاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا. وقد اقتطعت الدولة المستعمرة السابقة الأرخبيل من أراضي موريشيوس ليستعمل فيما بعد من ورائنا لأغراض عسكرية، في تجاهل تام لقراري الجمعية ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠). وانطوت تلك الممارسة أيضا على تشريد سكان شاغوس من وطنهم بصورة مخزية، وحرمانهم بذلك من حقوق الإنسان الأساسية. إن القانون الدولي يجب أن يسود، كما يجب احترام سيادة جميع البلدان. ولذلك، ندعو المملكة المتحدة مرة أخرى للدخول في حوار جاد مع حكومتي، لتمكين موريشيوس من ممارسة سيادتها على أرخبيل شاغوس.

إننا ننظر بإيجابية للزيارة التي اشتركت في تنظيمها حكومتا موريشيوس والمملكة المتحدة في نيسان/أبريل من هذا العام لتمكين سكان شاغوس السابقين من زيارة الأرخبيل، لأول مرة منذ تشريدهم، لزيارة قبور أقربائهم في الأرخبيل.

ونأمل أن يستمر الحوار المفيد مع فرنسا بشأن مسألة السيادة على تروملين، في ضوء علاقاتنا الثنائية الممتازة. وننظر إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في باريس على مستوى الخبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لإنشاء لجنة فرنسية موريشية مشتركة لإدارة منطقة تروملين إدارة مشتركة على أنه أول خطوة إيجابية.

يسر وفدي أنكم، سيدتي الرئيسة، قد اخترتم التركيز على التنمية خلال رئاستكم. ونرحب باقتراحكم تكريس دورة الجمعية العامة هذه لمسألة تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية. والمشكلة الأكبر تتمثل في تأمين التدفقات المالية الضرورية إلى البلدان النامية. وندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعها للبلدان النامية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالمثل، نأمل أن تُهيأ الظروف التي تترجم الوصول المحسن إلى أسواق البلدان الأغنى إلى موارد للتنمية.

يصادف اجتماعنا اليوم نهاية عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وقد كان التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها تخفيض نسبة الذين يعانون من فقر مدقع إلى النصف في عام ٢٠١٥، أقل من التوقعات، استنادا إلى مؤشرات التنمية البشرية. ولا يزال الفقر متفشيا

من جيل إلى جيل في أنحاء عديدة من العالم، لا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكثيرا ما يؤدي تهميش أو إقصاء الفقراء سياسيا واجتماعيا واقتصاديا إلى تقويض الاستقرار وإمكانيات التنمية في بلدان عديدة.

هل يعني هذا أن الحلول التقليدية فشلت لأنها لا تعالج في الحقيقة الأسباب الجذرية لاستعصاء الفقر؟ أم أننا بدلا من أن نأخذ بنهج من أسفل إلى أعلى، أخذنا بنهج من أعلى إلى أسفل، معتمدين كثيرا على تأثير ما يرشح من أعلى؟ إن مكافحة الفقر تزداد تعقيدا. ولن نتمكن من تضييق حدود البؤس والصراع والشقاء، التي تحيق بنسبة كبيرة من البشرية، إلا إذا أخذنا بنهج كلي وشامل.

في منطقتنا دون الإقليمية، اتخذنا تدابير لمعالجة مسألة الفقر بجدية. وفي مؤتمر القمة الأخير للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في ليسوتو في آب/أغسطس، ناقشنا مسألة تخفيف حدة الفقر. ومن المقرر أن تعقد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في الشهر القادم، مؤتمر قمة استثنائيا معنيا بالتكامل الإقليمي، سيناقش خريطة طريق بشأن الفقر والتنمية.

توجد علاقة تلازم تقريبا بين الفقر واعتلال الصحة، إذ كثيرا ما يؤدي المرض إلى زيادة إفقار الفقراء ويضر برأس المال البشري الشحيح في البلدان الفقيرة. وبالإضافة إلى الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل – والآن إنفلونزا الطيور – التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام، أخذت تظهر أمراض منقولة أخرى، وتزداد هذه الأمراض على نحو أسّي.

المعدل المثير للفزع للدمار الذي يُلحقه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسكاننا تترتب عليه تأثيرات بعيدة الأثر على تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية. إنه يعوق جهودنا العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ممتنون للالتزام السياسي الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه بمكافحة هذه الآفة للتخفيف من معاناة المصابين فعلا ولمنع استمرار انتشار المرض. وقد انضمت موريشيوس بسرعة وعلى الفور لآلية التمويل الابتكارية التي استهلتها فرنسا والبرازيل بفرض ضريبة تضامن على تذاكر السفر الجوي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وقد أدى تدشين اليونيتيد – المرفق الدولي لشراء الأدوية – هذا الأسبوع إلى إحياء آمال جديدة.

تغيير المناخ تهديد خطير آخر. فمنذ مدة طويلة قرر بعضنا، خدمة لمصالحه، أن يتجاهله. وفي الحقيقة، استنتجت مؤسسات معروفة جيدا وعلماء بارزون أن تغير المناخ قد يكون أحد أكبر الأخطار التي تهدد البشرية. ومما يثير القلق بشكل خاص تأثير الاحترار العالمي على بعض الحشرات الناقلة للأمراض، الذي يؤدي إلى تكاثرها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يُقدَّر أننا يمكن أن نشهد، نتيجة لتغير المناخ، ملايين أخرى عديدة من حالات الإصابة بالملاريا والأمراض الأخرى التي ينقلها البعوض.

موريشيوس ملتزمة التزاما تاما بالوصول بجولة الدوحة الإنمائية إلى نتيجة ناجحة. ونحن نتطلع إلى نظام تجارة متعدد الأطراف يكون عادلا ومنصفا يراعي الحالات الخاصة والاحتياجات المحددة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وإن توصيات قوة العمل المعنية بالمعونة مقابل التجارة، التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي قدمت في تموز/يوليه ٢٠٠٦، ينبغي تنفيذها بسرعة لتمكين البلدان، لا سيما البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، من الحصول على الموارد لتنفيذ برامج التكيف وإعادة الهيكلة وتعزيز هياكلها الأساسية التجارية وقدرتها على الإمداد.

لا يبدو أن العولمة تقدم ما وعدت به. وينبغي لنا أن لا نسمح لها بأن تصبح عملية تطلق العنان لقلة من البلدان في الوقت الذي تقمع فيه مطامح العديد من البلدان. يتعين

ترويضها في عملية إنمائية توفر فرصة لكل مواطن أو مواطنة في العالم لتحقيق إمكانياته أو إمكانياتها بالكامل.

لقد اضطرت موريشيوس، شأنها شأن العديد من الاقتصادات الجزرية الصغيرة ذات الموارد الضعيفة، إلى التكيف مع واقع وتحديات زيادة تحرير الاقتصاد والمنافسة الاقتصادية على صعيد عالمي – لا سيما اضمحلال الأفضليات التجارية، التي ساعدت حتى الآن على معالجة جوانب ضعفنا المتأصلة. وقد استهلت حكومتي برنامجا إصلاحيا اقتصاديا جريئا وواسع النطاق للتكيف وفقا للواقع الجديد للاقتصاد الدولي.

ما هو الدور الكلي لكل واحد منا هنا بوصفه رئيس دولة ورئيس حكومة؟ لقد عُهد إلينا بمصائر شعوبنا وبلداننا. ونحن لا نعدو أن نكون وكلاء مؤقتين مكلفين بالسهر على رفاه شعوبنا ورفاه البشرية. ولكي نبني فعلا مجتمعات أفضل وعالما أفضل للأجيال القادمة، يجب أن نحدث تأثيرا كبيرا في مسألة الفقر. ويجب أن نخصص موارد كبيرة وطاقة كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن نتأكد من أننا نبني مجتمعات مستقرة وتديم نفسها بنفسها.

لتحقيق هذه الغاية، لم يعد بمقدورنا أن نظل ببساطة نتكلم عن النوايا النبيلة. لا يجوز أن نكتفي بالتكلم فقط، بل يجب أن نقرن الأقوال بالأفعال. فكل واحد منا هنا يتحمل مسؤولية تنفيذ سياسات وطنية توفر الفرص للذين يحرمون دائما من التمتع بكرامة الإنسان نتيجة لعيشهم بصورة مستمرة على هامش الحياة الاجتماعية الاقتصادية.

تسترشد حكومتي بفكرة المواطنة الكريمة بوصفها بوصلة أخلاقية للعمل. ونؤمن بأن العدالة الاجتماعية – الاقتصادية ركن أساسي من أركان كرامة الإنسان. ولذلك، عقدنا العزم على توفير فرص ملموسة للمحرومين اقتصاديا، بغية إخراجهم من دوامة اللامساواة الاقتصادية الظالمة. وقد أيدتُ دائما مُثُل العدالة الاجتماعية. ولذلك، عملت على أن تخصص حكومتي نسبة لا تقل عن ١٢ في المائة من آخر ميزانية وطنية لنا لبرنامج تمكيني طموح. ويُمول هذا البرنامج من الدولة ومن جهات غير حكومية، وبذلك أُعلن مولد شراكة جديدة من أجل التنمية في بلدي. وسيفتح هذا البرنامج سبلاً ملموسة للفقراء وغير المدربين لتجهيز أنفسهم بالأدوات الضرورية لهم للّحاق بركب الأنشطة الاقتصادية الشائعة. ويسعى هذا البرنامج أيضاً إلى إيجاد طبقة جديدة ومزدهرة من روّاد الأعمال التجارية. فهذا أحد الطرق الفعالة والملموسة التي تكفل لنا فعلاً توسيع دائرة الفرص.

(تكلم بالفرنسية)

وعموما يتطلب حل المشاكل التي أشرت إليها الانفتاح والتجاوب والحوار والتضامن. ونحن في موريشيوس محظوظون لوجودنا على ملتقى طرق رئيسية فيما يتعلق بالفلسفات والديانات. وتاريخ الاستيطان في جزرنا هو الذي وضعنا في هذا الوضع. فنحن أبناء عدة تقاليد. وهويتنا شكّلتها شتى التأثيرات، من الشرق والغرب والشمال والجنوب. ونشأت على أراضينا مجموعات قومية ودينية ولغوية عديدة، ونحن نسعى لضمان أن تثري كل مجموعة المجموعات الأخرى. ونسعى إلى دمج الثقافات، مما يعطينا، نحن الموريشيين، هوية مركبة ودينامية. ونعتقد أن هذه هي أفضل طريقة لبناء الأمة وفرض أنفسنا. وكما يمكن للمرء أن يتصور، تتطلب هذه الحالة يقظة مستمرة من جانب الزعماء السياسيين والدينيين ومن وسائط الإعلام، وكذلك تطبيق مبادئ العدالة بصرامة وشفافية.

ونعتقد أنه يمكن تطبيق تجربة الموريشيين على الصعيد الدولي. ونأمل أيضاً أن يؤدي الحوار بين الشعوب والمجتمعات، وكذلك الاتصالات بين رؤساء الدول والحكومات إلى إنهاء جوانب الاختلاف التي تضعف اليوم عالمنا، وهو العالم الوحيد الذي نملكه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على بيانه.

اصطحب دولة الأونورابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونبو خندو ونغشوك، رئيس وزراء مملكة بوتان

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بوتان.

اصطحب دولة السيد ليونبو خندو ونغشوك، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد ليونبو خندو ونغشوك، رئيس وزراء مملكة بوتان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ونغشوك (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أنقل إلى الجمعية العامة أحر تحيات صاحب الجلالة الملك جغمي سنغي ونغشوك، ملك بوتان، وأفضل تمنياته للجمعية العامة بنجاح دورتها الحادية والستين. وأود أيضاً أن أتقدم لك، سيدتي الرئيسة، بالتهنئة على انتخابك بالإجماع رئيسة للجمعية. فانتخابُك تجسيد لثقة الجمعية العامة بقدراتك الشخصية وللمكانة التي تتمتع بها مملكة البحرين. وليوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ ذكريات عزيزة لدى بلدي، عندما أصبحت مملكتانا عضوين فخورين في الأمم المتحدة. ويود وفدي أيضاً أن يشيد بسلفكم، السيد يان إلياسون، على تصريفه أعمال الدورة الستين على نحو يُعد مثالاً يُحتذى. فتحت رئاسته نُفِّذ عدد من القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ونحن واثقون بأن الدورة الحادية والستين ستتمكن، بقيادتك الدينامية، سيدتي الرئيسة، من إكمال جميع مهامها بنجاح.

ومن دواعي الشرف لنا أن تكون بوتان أحد نواب الرئيس. ونود أن نطمئنكم على تعاوننا ودعمنا الكاملين.

إننا ندعم دعماً كاملاً موضوع المناقشة العامة، ”تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية“. ففي عصر العولمة والتقدم التكنولوجي اللذين أتيا برخاء لم يسبق له مثيل لقلة من سكان العالم، يتعين أن يُوحِّد المجتمع الدولي قواه لتخليص الغالبية العظمى من سكان العالم من دوامة الفقر والعوز. ويجب أن تُولّد الشراكة العالمية إرادة سياسة أكبر لمعالجة مشاكل التجارة والوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا ومجموعة أخرى من القضايا التي تعوق النمو والتنمية في البلدان النامية. ومن المحتم أيضاً أن ينفذ الجميع تنفيذاً كاملاً نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية.

استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، الذي أجري في وقت سابق من هذا الأسبوع، بيّن أن التقدم المحرز كان أقل كثيراً من التقدم المنشود. ويأمل وفدي، كما جاء في الإعلان الذي اعتمده اجتماع الاستعراض، أن يُلزم جميع ذوي الشأن أنفسهم بالتزام جدي بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، وأن يعملوا على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الذي يشكل إطاراً أساسياً لشراكة عالمية قوية لتعجيل النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة واستئصال الفقر في أقل البلدان نمواً.

ونظراً لأن احتمالات تدبير الموارد محلياً واجتذاب استثمار أجنبي وتأمين تمويل بشروط تجارية احتمالات محدودة فإن المساعدة الإنمائية الرسمية تصبح مصدرا هاما جداً للبلدان الأقل نموا في تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل. وفي الحقيقة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً، مثل بلدي، تشكل المورد الرئيسي للتنمية. ولذلك، يناشد وفدي جميع البلدان المتقدمة

النمو أن تفي بالالتزام الذي قطعته على نفسها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع تخصيص ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة للبلدان الأقل نمواً.

عُقد اجتماع قمة للبلدان النامية غير الساحلية في هافانا، كوبا، في ١٤ أيلول/ سبتمبر. وكان هذا أول اجتماع قمة على الإطلاق للبلدان النامية غير الساحلية، وأبرز ذلك الاجتماع القيود الجدية التي تواجهها هذه البلدان. ونأمل أن ينظر المجتمع الدولي على النحو الواجب في مشاكل البلدان النامية غير الساحلية وأن يدعم خريطة الطريق للشراكة العالمية التي رسمها برنامج عمل ألماتي.

مهمة إصلاح الأمم المتحدة لم تكتمل بعد، نظرا لبطء التقدم في مجالي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح مجلس الأمن. ولا يكفي أن نقول إنه يتعين إصلاح هاتين الهيئتين، في الوقت الذي نسمح فيه بتقييد أنفسنا باعتبارات أخرى. نحن بحاجة إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا التنمية، التي تمثل الشواغل الرئيسية للغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

ومجلس الأمن يتعين إصلاحه ليجسد حقائق وتحديات العصر. ويؤمن وفدي بأن استمرار الوضع الحالي لم يعد خياراً. ويتعين إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه بسرعة، بما في ذلك تشكيله وأساليب عمله. ومن المؤسف أن الاقتراح الذي قدمته مجموعة الأربعة في الدورة الستين لم يبت فيه. ويأمل وفدي أن تتمكن الدورة الحادية والستون من إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً حقيقياً.

ونرحب باعتماد الدورة الستين القرار المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ويجب أن نواصل بذل الجهود لزيادة تعزيز دور وسلطة وفعالية وكفاءة هذه الهيئة، باعتبارها الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسة في الأمم المتحدة.

إن الإرهاب ما زال يهدد السلم والأمن والتنمية في أنحاء عديدة من العالم.

وتذكرنا تفجيرات القطارات الأخيرة في ممباي بالهند، وخطة تفجير لطائرات عبر الأطلسي، التي اكتشفت في لندن في آب/أغسطس الماضي، بالحاجة إلى اتخاذ تدابير قوية لمكافحة الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باعتماد الجمعية العامة في دورتها الستين استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨). والخطوتان الهامتان التاليتان يجب أن تكونا تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحديد الجهود التي تبذل لإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

مرة أخرى، أبرزت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط إلحاحية إيجاد حل للمشكلة في هذه المنطقة. ويدعو وفدي جميع الأطراف المعنية والعناصر الأخرى القادرة على تقديم المساعدة إلى أن تعمل بهمة لإيجاد حل عادل وشامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بلدي العميق لمعالي السيد كوفي عنان على خدماته المتفانية للأمم المتحدة بوصفه أمينها العام. ونحن واثقون بأن الأمين العام القادم، الذي ينبغي أن يكون من آسيا، سيقود الأمم المتحدة إلى مستويات أعلى في خدمة البشرية.

اسمحوا لي أن أخصص بضع لحظات لإطلاع المجتمع الدولي على التقدم الذي تحرزه بوتان. فنحن، كبلد صغير من أقل البلدان نمواً، لا يتجاوز عدد سكانه نصف مليون نسمة إلا قليلاً، نواجه عقبات هائلة. ومع ذلك، ما فتئ البلد يحقق بالقيادة البعيدة النظر لصاحب الجلالة الملك، تقدماً كبيراً في جميع الميادين.

فعلى الجبهة السياسية، أكثر ما يسترعي النظر هو تتويج الإصلاحات بإدخال ديمقراطية برلمانية في عام ٢٠٠٨. وتتم هذه التغييرات في بيئة تتسم بالسلم والتقدم والاستقرار. ونأمل أن يتم التحول بسلاسة وأن تكون النتائج النهائية دائمة.

تسترشد تنمية بوتان بالإيمان المتمثل في أن رفاه الإنسان وقناعته يجب تشجيعهما من خلال السعي إلى التقدم المادي من جهة، وتلبية الاحتياجات الروحية والعاطفية من جهة أخرى. وتعرف فلسفة التنمية هذه، كما ذَكَرْتُ في الجمعية من قبل، بأنها السعي إلى السعادة الوطنية الإجمالية، بدلاً من الناتج الوطني الإجمالي فقط. ويسعدنا أن نتشاطر تجربتنا المتعلقة بفلسفة التنمية هذه، كما فعلنا في المؤتمر الدولي المعني بموضوع ”إعادة التفكير في التنمية: طرق محلية للرفاه العالمي“، الذي عقد في نوفا سكوشيا، كندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ونعتقد بأن مؤشر الكوكب السعيد، الذي نشرته حديثاً مؤسسة الاقتصاد الجديدة (The New Economics Foundation) في المملكة المتحدة، وثيق الصلة بنموذج التنمية الذي أخذت به بوتان.

أتمنى للجمعية العامة كل نجاح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على البيان الذي ألقاه.

اصطحب السيد ليونبو خندو ونغشوك، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية بالاو.

اصطُحب السيد إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يسعدني جداً أن أرحب بفخامة السيد إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد تشين (بالاو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تهانئ لك، سيدتي الرئيسة. ونود أيضاً أن نشكر رئيس الجمعية العامة السابق، السيد يان إلياسون، على قيادته القديرة على مدى العام الماضي. ونعرب عن امتناننا العميق أيضاً للأمين العام كوفي عنان، الذي خدم المنظمة بمهارة وتفانٍ.

تنضم بالاو إلى الآخرين في الترحيب بجمهورية الجبل الأسود، أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى مشاركتها في مناقشاتنا.

تكتسي المشاركة في الأمم المتحدة معنى خاصا لبالاو. فقد كنا آخر بلد يخرج من نظام وصاية الأمم المتحدة. وأثناء الوصاية، كانت الأمم المتحدة هي التي بينت لنا أن لكل بلد، بغض النظر عن حجمه، دوراً يؤديه. وقد وفرت الأمم المتحدة لدولتنا منبراً تمكنا من خلاله من تحقيق استقلالنا وترسيخ سيادتنا. ونحن ممتنون لذلك إلى الأبد.

كثيراً ما ينظر إلى بالاو على أنها جنة من أشجار النخيل المتمايلة وأنسام المحيط. ولكن هذه النظرة البسيطة لا تدرك التحديات التي نواجهها كدولة جزرية صغيرة نامية. وفي هذا العالم الآخذ في الضمور، يمكن لإجراءات بلدان بعيدة أن تؤثر تأثيرا كبيرا علينا. وقد جئنا إلى الجمعية الآن طالبين مساعدتها مرة أخرى في مواجهة هذه المشاكل الصعبة.

من المشاكل التي نأمل أن تتخذ الجمعية العامة هذا العام إجراءً بشأنها صيد الأسماك بشبكات الصيد التي تجر على قاع البحار العميقة. وكما أفاد الأمين العام، الصيد بشبكات صيد الأسماك هذه مسؤول عن ٩٥ في المائة من الضرر الذي يلحق بالنظم البيئية للجبال البحرية في جميع

أنحاء العالم. إنها ممارسة مستهترة، وقد سنت بالاو قانوناً يحظر جميع عمليات الصيد في مياهنا الإقليمية باستخدام الشباك التي تجر في قاع البحر. وبسن هذا القانون، سارت بالاو على هدي خطى اليابان والولايات المتحدة والنرويج وأستراليا وبلدان أخرى عديدة مسؤولة.

وقد حان الوقت للتأكد من اتخاذ تدابير مماثلة للمياه الإقليمية. ولهذا السبب انضمت بالاو إلى زملائنا في المحيط الهادئ في توفالو وجزر مارشال وميكرونيزيا لفرض حظر مؤقت على الصيد بهذه الشباك غير الخاضع للتنظيم. وبعبّر اقتراحنا عن تصميم إقليمنا القوي على حماية المحيطات، التي نعتمد عليها جميعا في نهاية المطاف.

الموضوع الآخر المهم جداً هو الاحترار العالمي. فتبيض المرجان وارتفاع منسوب مياه البحر وتغيير هجرة الأسماك عوامل تهدد جميعها مستقبل بالاو ومستقبل الدول الجزرية الصغيرة الأخرى. وعكس اتجاه هذه الظاهرة يعتبر واحدة من أعلى أولوياتنا. وسنظل نحث المجتمع الدولي على العمل بنشاط لتخفيف انبعاث الغازات التي تؤدي إلى الاحترار العالمي.

بالاو مجتمع ديمقراطي. ويعرف أبناؤنا أهمية الثقافة والمجتمع. ونضمن حقوق الإنسان في دولتنا. ونعلم أيضاً أن رفع علمنا هنا في الأمم المتحدة يحمل معه التزامات معينة، وقد أوفينا بجميع هذه الالتزامات. وقد أرسلت بالاو قوات لحفظ السلام في بعثات إقليمية ودولية. وعندما تحدث كوارث طبيعية، تساعد بالاو في التصدي لها بدافع الرغبة والتطوع. وعندما دعا المجتمع الدولي الدول للحفاظ على التنوع البيولوجي، تقدمت بالاو بالتحدي الميكرونيزي. وستحمي هذه المبادرة ٤٦٢ نوعاً من المرجان، تمثل ٥٨ في المائة من جميع أنواع المرجان المعروفة.

يتوقف مستقبلنا كدولة ومستقبل أبنائنا على حيوية البيئة، لا سيما بيئة المحيطات. وتعتمد بالاو على صحة جرفها القاري المدهش ومياهها في توفير الطعام لشعبنا ودعم صناعة السياحة في بلدنا. وبدون هذه لن نتمكن من تطوير اقتصاد مستدام يمكن أبناءنا من العيش والعمل في وطنهم. ولتوفير احتياجاتهم، نتطلع إلى قيادة ودعم الأمم المتحدة. ولبلوغ تلك الغاية، تظل بالاو منفتحة أمام الأفكار التي تطرح للتنسيق بين الوكالات البيئية في الأمم المتحدة. ونرحب بالجهود التي تبذل لتيسير عملية التعامل مع تلك الوكالات؛ وهذا من شأنه أن يجعلها أكثر استجابة للأمم الصغيرة. وعلى نفس المنوال، فإن بالاو تود أن تذكر أن الصعوبات القائمة في الحصول على المساعدة في المطالبة بجرفنا القاري الموسع جعلت من الواضح أننا سنواجه مشقات في الوفاء بالموعد الزمني، سنة ٢٠٠٩، لتقديم الطلبات.

في السنة الماضية، في هذه القاعة التاريخية، أشرنا إلى قلقنا من أن الأمم المتحدة ومكاتبها ومنظماتها ليس لها ممثل دائم في بالاو. وفي حزيران/يونيه أُعلن أن ائتلافا يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان سيفتتح ما إجماليه ثمانية مكاتب جديدة في البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، ومنها بالاو. ونحن نرحب بذلك المنجز التاريخي. إنه خطوة شاسعة صوب تحقيق الانسجام داخل الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى بالاو فهو سيعطينا إحدى الأدوات التي نحن في أشد الحاجة إليها للتنمية المستدامة، أي بناء القدرة المحلية.

دعونا لا ننسى التهديد المستمر من الإرهاب. إننا نقر بأن الإرهاب في أي مكان خطر يهدد البشر في كل مكان. لقد بحثنا عن المساعدة لتحسين قدرتنا على مكافحة الإرهاب. واجتمعت بالاو وعملت مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب للنهوض بطلباتنا بتقديم المساعدة، بخاصة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن سوء الحظ أن جهود المديرية لم تكن كافية. ويحدونا الأمل أن تتمكن الأمم المتحدة، خلال الدورة الحادية والستين للجمعية

العامة، من تقديم المساعدة للبلدان الأصغر في التصدي لهذا التهديد.

ونود أيضا أن نأخذ من وقتكم دقيقة لنشكر قلة من الجهات الشريكة الكثيرة التي ساعدت بالاو في السنة الماضية. إن جهود برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية تستحق التنويه الخاص. لقد أسفرت عن برنامج مرفق البيئة العالمية في شمال منطقة المحيط الهادئ آلية فعالة لحماية بيئتنا عن طريق المشاريع الشعبية.

وكانت بالاو أيضا شريكة مع عدد من البلدان التي دعمت تنميتنا. أولا، وفرت الولايات المتحدة تمثيلا دبلوماسيا من داخل البلد ودعما دام سنوات. ونحن ننوه بسخاء الولايات المتحدة في الاستجابة للكوارث الطبيعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ونشكرها على ذلك. واليابان أيضا قدمت مساعدة بالغة القيمة لبالاو. وإضافة اليابان بوصفها عضوا في مجلس الأمن من شأنها أن تُطلع دولا أعضاء أخرى في المجلس ليست مطلعة على حاجاتنا وشواغلنا الإقليمية. وقد أيدنا ولا نزال نؤيد مشروع قرار مجموعة الدول الأربع، ونأمل أن تتناول الجمعية العامة مشروع القرار هذه السنة.

وتايوان داعم ثابت آخر لتنمية بالاو. ونحن نواصل التأكيد على أن العالم سيجني الفائدة إذا أصبحت تايوان عضوة في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى. وفي هذه السنة، شاركت بالاو في تقديم مشروع قرار يدعو إلى دور استباقي للأمم المتحدة في التصدي للتوترات في شرق آسيا. ومما خيب أملنا أن إجراءات مكتب الجمعية العامة منعت إجراء مناقشة بشأن مشروع القرار هذا.

وتود بالاو أيضا أن تنوه بالتزام أستراليا الثابت بالاستقرار في منطقتنا، وأيضا بتفانيها لبناء القدرات. وأستراليا تمكّن بالاو، عن طريق مبادرات، مثل برنامج زوارق الدورية، من التصدي لصيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، الذي يهدد سيادتنا وموائلنا البحرية التي تحيط بدولتنا الجزرية.

وندعو جميع الأطراف في السودان إلى العمل معا لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في دارفور. وكما ذكر السيد يان الياسون في ١١ أيلول/سبتمبر:

> ”... شهدنا ... فظائع كمبوديا ورواندا وسريبرينيتسا دون أن نحرك ساكنا. ويجب ألا تحل نفس هذه الكارثة بسكان دارفور أو غيرها من الأماكن. يجب أن تتحول مسؤولية الحماية من مرحلة الإعلان إلى مرحلة الفعل“. (A/60/PV. 100، ص ٧).

أخيرا، تود بالاو أن تنتهز هذه الفرصة للإعراب عن أملنا في أن يكون من الممكن أن يعاد بنجاح بدء عملية السلام في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل أن تجلب قوة الأمم المتحدة المؤقتة الموسعة في لبنان (اليونيفيل) السلام والأمن إلى إسرائيل ولبنان. ونؤكد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ديباجته. وننضم إلى الدعوة إلى الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المخطوفين. ومن الحاسم أن تكون اليونيفيل التي أعيد بناؤها قوة فعالة وقادرة على إنفاذ الحظر على الأسلحة كما تستوجب الحالة.

وباسم بالاو، وهي دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ الواسع، اسمحوا لي أن أشكر الجمعية العامة بأسرها بلغة الأم في بلدي، كوم كمال ميسولانغ. وليباركم الله جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو، من المنصة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغريت بيكيت، عضوة البرلمان، ووزيرة الدولة لشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة بيكيت (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أولا، أود أن أثني على عمل الأمين العام. ذات مرة قال وزير بريطاني سابق عن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي إنه ينبغي له أن يكون أمينا أكثر من أن يكون جنرالا. وكوفي عنان تتوفر فيه كل الصفات: صفات الدبلوماسي وصفات المصلح وصفات صاحب الصوت الأخلاقي للقيادة في العالم.

في عالم حطمته الصراعات رأى مؤسسو الأمم المتحدة أنه لا يمكننا أن نبني المستقبل الذي نتشاطره إلا بالاجتماع، متّحدين دعما للحرية الأوسع. واليوم، في الوقت الذي تتمتع فيه أمم العالم باستقلال أكبر مما تمتعت به سنة ١٩٤٥، ما معنى الوقوف متحدين، كما اعتزما؟ إنه يعني على صعيد واحد اتخاذ إجراء حينما تنحرف الأشياء عن مسارها، وحيثما يحدث انهيار حقيقي للأمن أو انزلاق إلى وهدة العنف أو الفوضى. اليوم على نحو خاص تواجه الأمم المتحدة التحديات التي توجدها الاضطرابات والأزمات المتعددة في أنحاء العالم.

في الشرق الأوسط تؤدي الأمم المتحدة دورا حيويا في إرساء الاستقرار في الجنوب اللبناني. وتنتشر قوات من الاتحاد الأوروبي إلى جانب قوات من الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها عملا بقرارات مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، إذا أردنا تمكين لبنان من أن يكون الدولة المعتزة بنفسها والديمقراطية والمتنوعة التي يريد شعبها أن تكون كذلك.

ولكننا ندرك جميعا أن هذا الصراع الذي نشب في الأمس القريب في لبنان له جذور في استمرار الإخفاق في التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. ذلك هو السبب في أن المملكة المتحدة احتجَّت باستمرار بأنه لا يمكن أن توجد مسألة تحظى بأولوية أعلى من الأولوية التي تحظى بها إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي العراق، يمكن لخطة المصالحة الوطنية لرئيس الحكومة المالكي أن تساعد القادة من جميع الطوائف على الاجتماع. وفي هذا المنعطف الحاسم يجب علينا جميعا أن نكثف دعمنا. ويوفر الميثاق الدولي الأداة الصحيحة. إنه يسمح للحكومة العراقية بأن تضع رؤياها ويبين لنا كيف يمكننا أن نساعد في جعل هذه الرؤيا حقيقة واقعة.

وفي أفغانستان، أنجز تقدم حقيقي باضطلاع الأمم المتحدة بدور رائد في تنسيق المجهود الدولي. ولكن التحديات الحقيقية لا تزال ماثلة أمامنا. وليس من السهل على منظمة حلف شمال الأطلسي القيام بمهمة تأمين جنوب البلد. وقدم الجنود من كثير من بلدان الحلف، وبلدي ليس أقلها، حياتهم لتوفير مستقبل أفضل لشعب أفغانستان. والحكومة والشعب الأفغانيان يريدان أيضا الأمن والتنمية والحكم السليم. والمملكة المتحدة والمجتمع الدولي مصممان على مساعدتهما على تحقيق تلك الأهداف.

يجب علينا أن نبدي تصميما متشاطرا مماثلا في حث حكومة إيران على مخاطبة الشواغل الدولية فيما يتعلق بطموحاتها النووية ودعمها للإرهاب. والمقترحات التي قدمتها بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا والولايات المتحدة تتيح طريقا لتطوير الحكومة الإيرانية علاقة بناءة أكثر مع سائر العالم وتعطي سكان إيران المهرة الفرص والازدهار

الـذي هـو حقهـم، بما في ذلـك، إذا رغبـوا، صـناعة حديثـة للطاقـة النوويـة. إننـا نريـد أن نكـون قـادرين علـى استئناف المفاوضـات. وإيران تعرف مـا هـو الـلازم، وأن البـديل مزيـد من العزلة.

ولا تزال دارفور في أزمة. وإنني أحيي جهـود الاتحـاد الأفريقـي وحفظـة الـسلام التـابعين لـه. وقـرار يـوم الأربعـاء بتمديد ولاية قواته منع حدوث فراغ أمني. ويجب علينـا الآن أن نعزز قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ولكـن ذلـك سيكون إنقـاذا مؤقتـا فحسب. ونحـن بحاجـة أيضا إلى إجـراء فـوري علـى الجبهـة الـسياسية والإنـسانية. والـذين لم يوقعـوا علـى اتفـاق دارفـور للـسلام يجـب أن يفعلـوا ذلـك. والـذين فعلوا ذلك يتعين عليهم أن يتقيدوا بأحكامه.

ولـدعم هـذا الاتفـاق نحـن بحاجـة علـى نحـو ملـح إلى حـضور دولي معـزز تعزيـزا كـبيرا علـى الأرض، بالمـشاركة والدعم النشيطين من بلـدان آسيوية ومـسلمة وأيـضا أفريقيـة. هـذا هـو الـسبب في أن مجلـس الأمـن فـوض بإيفـاد حفظـة الـسلام التـابعين للأمـم المتحـدة إلى دارفـور. وأحـث الـرئيس البـشير علـى أن يوطـد علاقـات الـسودان بـالأمم المتحـدة في غاية مشتركة، هي جلب السلام الدائم والاستقرار الحقيقي إلى السودان كله. وتلك مسؤوليته في المقام الأول.

التحديات الأمنية التي يواجهها العالم حقيقيـة. ويجـب علينـا، بوصـفنا مجتمعـا دوليـا، أن نعالجهـا. ولكـن الوقـوف متحدين يتطلب أيضا منا أن نتولى مـستوى ثانيـا، أعمـق، مـن المـسؤولية العالميـة، أي التـصدي للمـشاكل الأساسـية الـتي تـشجع علـى الـصراع والتخلـف. يجـب علينـا أن نبـذل جهـدا جهيـدا للنـهوض بـالقيم العالميـة الـسليمة وبنـاء نظـم متعـددة الأطـراف يمكـن عـن طريقهـا أن تتعـاون وتتعـايش الأمـم والأفراد وأن يحقق كل منهم إمكانياته.

سبق أن تطرّق كثير من الممثلين لـدى الجمعيـة العامـة إلى الحاجة إلى التعجيل بعملية التقدم صـوب تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة. والتقـدم في تحقيـق تلـك الأهـداف حتميـة خلقية متجذرة في حرصنا على إنسانيتنا المشتركة وفي فهمنا لهـا. ولكنـه أيـضا حتميـة سياسـية لأن الاسـتقرار والأمـن في مجتمعنا العالمي لن يتحققا ما دام الملايين مـن الرجـال والنـساء والأطفـال في ذلـك المجتمـع لا يواجهـون سـوى حيـاة الجـوع والفقر واللامساواة والمرض.

والـشيء نفـسه يـصدق علـى الـذين تحطـم حيـاتهم الـصراعات أو يفـسدها الظلـم. ولجنـة بنـاء الـسلام ومجلـس حقـوق الإنـسان همـا هـيكلان جديـدان يعطيـان لنـا فرصـا جديـدة وقـوة دفـع جديـدة. وفي نفـس الوقـت يجـب علينـا أن نرى تغييرا في الجهـود الراميـة إلى إبـرام معاهـدة دوليـة لتجـارة الأسلحة تنـهي النقـل اللامسؤول للأسـلحة الـذي يـشعل نـار الصراع وييسر انتهاك حقوق الإنسان. هذا هو السبب في أن المملكـة المتحـدة سـتعرض، مـع سـتة بلـدان أخـرى، مـشروع قـرار علـى اللجنـة الأولى لبـدء عمليـة ترمـي إلى إبـرام معاهـدة ملزمة قانونا بشأن الاتجار بكل الأسلحة التقليدية.

وتقع علينا مسؤولية جماعية عن حماية الحياة البشرية، وواجب الدفاع عن المؤسسات الدولية الـتي تـساعدنا بوصـفنا مجتمعـا علـى تحقيـق ذلـك الهـدف. والحلـول لا تكمـن في الانقـسام أو في التـهجمات الشخـصية، ولكـن في التـوخي الجدي والمستمر لإقامة العدالة وإحلال السلام.

ومـسؤوليتنا الجماعيـة، بعـضنا تجـاه بعـض، ليـست واضـحة أكثـر مـن وضـوحها في التحـدي الـضخم الـذي يمثلـه التغير المناخي. ورئيس الـوزراء البريطـاني، طـوني بلير، جعـل التغير المناخي أحد الموضوعين اللذين يحتلان صـدارة أولوياتنـا في مجموعـة الـدول الثمـاني في الـسنة الماضية، إلى جانـب الحـد مـن الفقـر في أفريقيـا. وحينمـا عينـني رئـيس الـوزراء وزيـرة للخارجيـة، في أيـار/مـايو، كلفـني علـى وجـه التحديـد بوضـع الأمـن المنـاخي في صـميم سياسـتنا الخارجيـة. ولـن نحـل تلـك

المشكلة إذا لم يتول كل منا حصته من المسؤولية عن التصدي لها. ولا يمكن لأحد أن يحمي نفسه من تغير المناخ ما لم نحم بعضنا بعضا عن طريق بناء أساس عالمي للأمن المناخي. ذلك هو في صميم رسالة الأمم المتحدة، ويجب على الأمم المتحدة أن تكون في صميم الحل.

وأقول بوضوح وقوة إنه، إذا جربنا نحن جميعا الركوب بالمجان فسينتهي بنا جميعا الأمر إلى السقوط الطليق العنان الذي يكون به تغير المناخ المتسارع نتيجة عن إخفاقنا الجماعي في الاستجابة في الوقت المناسب لذلك الخطر المتشاطر الذي يهددنا جميعا. أنظروا إلى الخطر الذي يمثله ارتفاع منسوب مياه البحر. من الممكن أن يسبب ذلك ضررا واسع النطاق ببعض المراكز الحضرية الرئيسية في حضارتنا العالمية. إن لندن وشانغهاي ودكا وسنغافورة وأمستردام والقاهرة، ومنهاتن، نعم، منهاتن، كلها تتعرض للخطر. لذلك يجب علينا جميعا – بصفتنا وزراء الخارجية ورؤساء الحكومات ورؤساء الدول – أن نكون مستعدين لفعل المزيد، ولفعل المزيد بسرعة أكبر. مناخنا يضع أمامنا تهديدا متزايدا للأمن الدولي. ومعالجة تغير المناخ، بالتكيف مع ما هو الآن حتمي وبالعمل على درء الضرر الأكبر، لم تعد خيارا، وإنما حتمية.

نحن بحاجة إلى الالتزام المشترك والعمل الحقيقي. ويجب علينا جميعا أن نكون مستعدين للتوصل إلى سبيل للتحرك بجدول الأعمال إلى ما يتجاوز كيوتو. واجتماع غلين إيغلز للحوار في المكسيك في مطلع تشرين الأول/أكتوبر سيكون فرصة لأن تعمل البلدان المتقدمة النمو والنامية معا بشأن تلك المشكلة المتشاطرة.

وإذا لم نعمل الآن، فسيقوض مناخ غير مستقر تقدمنا في جميع المجالات الأخرى التي تهمنا، وليست الأهداف الإنمائية للألفية نفسها أقلها. ولنأخذ مثلا إحدى أكثر الحاجات الأساسية أهمية، المياه. لعل خُمْسي سكان العالم يجدون فعلا أن من الصعب الحصول على المياه التي يحتاجونها. وفي نفس الوقت يعتمد كثيرون في العالم على الطاقة بسعر مقبول للمساعدة في انتشالهم من الفقر – وربما لإعطائهم إمكانية الوصول إلى تلك المياه. ولكن توجد معضلة: إذا وفرنا الطاقة بأسعار مقبولة عن طريق حرق الوقود الأحفوري فإننا نعجل بالتغير المناخي. وذلك يعني مزيدا من الاختلالات في إمدادات المياه. وبالنسبة إلى بعض الناس الذين لديهم الكثير من المياه الآن فإن ذلك سيعني نقصا جديدا. وبالنسبة إلى الذين لديهم القليل، فإن ذلك سيعني الحصول على أقل. وتبعا لذلك فإن المياه الأقل في كل مكان تعني الغذاء الأقل.

دعوني أعطي مثلا محددا على تلك المعضلة. العالم أجمع، وأيضا الشعب الصيني، يستفيدان من النجاح الكبير الذي حققه الاقتصاد الصيني. لا يريد أي شخص في الصين أو أي مكان آخر أن يتوقف هذا النمو. ولكنه يقوم، في الصين، وفي الأماكن الأخرى، على أساس الاستعمال المتزايد السرعة للوقود الأحفوري الذي يسبب تغير المناخ. مع ذلك تعتبر الصين فعلا بلدا معرضا للتغير المناخي. والحكومة الصينية تعرف أنه حينما يذوب جليد هملايا وتتقلص الأراضي الزراعية ستقل غلة المحاصيل وستصبح المياه العذبة أكثر ندرة وسيعاني الاقتصاد نفسه، ومعه اقتصاد العالم.

إن جميع دول الدائرة القطبية الشمالية تتضرر وستتضرر بالأرض الدائمة التجمد، مما يؤدي إلى الاضطرابات في البنية التحتية والاستثمار. ونائب رئيس بالاو قدم لنا قبل هنيهة وصفا دقيقا لما تعنيه البيئة لدولته. نحن جميعا نتشاطر، إلى حد أبعد أو أقل، نفس هذه المعضلة. وإذا لم نتصرف بشأن التغير المناخي، فإننا نجازف بتقويض الأساس ذاته للازدهار والأمن اللذين نسعى إلى تحقيقهما. ولذلك يجب أن نقر بأن الحديث عن امتلاك اقتصاد ناجح

أو مناخ مستقر خيار زائف. يجب علينا أن نعمل معا للتوصل إلى سبل للنمو الاقتصادي الذي سيحمي مناخنا. والحقيقة هي أن لدينا فعلا قدرا كبيرا من التكنولوجيا التي نحتاجها للتحرك صوب اقتصاد يعمل بقدر أقل من الكربون. ولكن يجب علينا أن نستعملها الآن بسرعة أكبر. وما سنفعله في السنوات العشر التالية سيكون له الأثر الأكبر.

السير نيقولاس ستيرن، الاقتصادي الأقدم في البنك الدولي سابقا، سينشر قريبا أحد التحاليل الأكبر مغزى والأوسع أثرا حتى الآن للآثار الاقتصادية لتغير المناخ نفسه. وإحدى النتائج الرئيسية المستخلصة من عمله هي أنه لئن كان حل مشكلة التغير المناخي لن يعني خسارة الكرة الأرضية، فإن الفشل في حلّها سيعني خسارتها فعلا وكذلك من الناحية المالية.

وفضلا عن ذلك، إذا تعلمنا التصدي معا لتغير المناخ فستكون لدينا فرصة لبناء الثقة بين الأمم ولتعزيز النظام المتعدد الأطراف. ولكن إذا أسأنا فهم ذلك، فإن هذه الثقة ستزداد اضمحلالاً. فالعالم المتقدم النمو الثري يتحمل مسؤولية كبيرة تجاه المستوى الحالي لانبعاث غازات الدفيئة، ولكن أفقر البلدان في مجتمعنا العالمي – الأقل قدرة على تحمل هذه المشكلة – ستتحمل الجزء الأكبر من وطأة انعدام الأمن المناخي. ويتعين علينا جميعاً أن نعمل ما هو أكثر. ولكن، من البديهي أن العالم الغني ينبغي أن يظل يقود الجهود، ويطبق المبدأ القائل إن المسؤولية مشتركة ولكنها متباينة، وهو المبدأ الذي يجب أن نبقى مسترشدين به. وفي المسعى المشترك، الذي تمثله الأمم المتحدة، لا يمكن أن يكون هناك تحذير أوضح أو أكثر إلحاحاً.

الرئيسية (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي جاوشينغ، وزير خارجية الصين.

السيد لي جاوشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة إليكم يا سيدتي الرئيسة على انتخابكم رئيسة للجمعية العام في دورتها الحادية والستين. وأنا واثق أن هذه الدورة ستحقق بتوجيهاتكم نجاحاً كاملاً. وأود أيضا أن أشيد بالسيد يان إلياسون، رئيس الدورة السابقة، وبالأمين العام كوفي عنان. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جمهورية الجبل الأسود على عضويتها في الأمم المتحدة.

يشهد العالم تغيرات عميقة ومعقدة. فقد أصبح السلم والتنمية والتعاون اتجاهات عصرنا، وتمثل التطلعات المشتركة لجميع البلدان والشعوب في العالم. بيد أن العالم لا ينعم بالهدوء، ولا تزال مسألة التنمية مسألة بارزة. ولا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه سعياً لتحقيق السلام الدائم والتنمية المشتركة. وفي الآونة الأخيرة، احتدمت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية والصراع اللبناني الإسرائيلي، مما أضر بالاستقرار الإقليمي والعالمي، ووضع على المحك حكمة ووحدة وصبر المجتمع الدولي.

إن صون السلام مهمة يتشاطرها المجتمع الدولي بأسره. والمشاورات القائمة على المساواة والمفاوضات السلمية هي الوسيلة الفعالة الوحيدة لحل المنازعات. وستواصل الصين، بوصفها عضواً دائم العضوية في مجلس الأمن وعضواً في المجتمع الدولي، بذل كل جهد لإيجاد تسوية سلمية للقضايا الساخنة.

وبالنسبة للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، تلتزم الصين بالحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة، وجعلها خالية من الأسلحة النووية وتشجيع المحادثات السداسية الأطراف. وأثناء مداولات مجلس الأمن في تموز/يوليه المتعلقة بتجارب القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقرار المتصل بها، بذلت الصين جهوداً شاقة لجعل الأطراف المعنية تنخرط في العمل معا، في محاولة للحفاظ على السلم في شبه الجزيرة وفي شمال شرقي آسيا،

والحفاظ على وحدة وسلطة مجلس الأمن، وحماية التقدم الذي أُحرز بالفعل في المحادثات السداسية الأطراف.

والعداء الطويل الأجل وانعدام الثقة بين الأطراف المعنية هو السبب الرئيسي للصعوبة الحالية. وينبغي أن تكون جميع الأطراف صبورة وعملية وأن تتصرف برؤية لتقليص الخلافات وإزالة العقبات من خلال الحوار. ولا تزال المحادثات السداسية الأطراف آلية فعالة لتعزيز التفاهم والثقة وحل المسألة النووية الكورية. ونأمل أن تتحلى الأطراف المشاركة بالهدوء وبقدر أكبر من المرونة، وأن تعمل على زيادة الأرضية المشتركة والتلاقي في وسط الطريق والعمل معاً لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف في وقت مبكر، وأن تعمل على تطبيق البيان المشترك تدريجياً. هذا هو الحل الوحيد للمسألة النووية الكورية القابل للتطبيق.

وبالنسبة للمسألة النووية الإيرانية، تدعو الصين إلى الحفاظ على سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتعارض انتشار الأسلحة النووية. وقد عملت من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة بغية تعزيز السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يحترم الحق المشروع للبلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية احتراماً كاملاً، شريطة أن تفي بالتزاماتها الدولية ذات الصلة.

وتمثل المفاوضات الدبلوماسية أفضل فرصة لحل المسألة النووية الإيرانية، وتخدم هذه المفاوضات مصالح جميع الأطراف. وتأمل الصين أن تتحلى الأطراف المعنية بالصبر وضبط النفس، وأن تواصل الأخذ بنهج مرن، وأن تبقى ملتزمة بالمسار الصحيح في السعي لإيجاد حل سلمي. وسنظل نقوم بدور فعال في العمل من أجل التوصل لتسوية مناسبة للمسألة النووية الإيرانية.

وبالنسبة للصراع اللبناني الإسرائيلي، تعارض الصين أي تحرك من شأنه أن يقوض السلم والاستقرار في المنطقة، وتدعو إلى وقف شامل للأعمال الحربية. وترحب الصين بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ونأمل أن يتم التقيّد به بصرامة. وتأمل الصين أن تتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق مبكر بشأن إطار لتسوية سياسية عادلة ودائمة.

وقضية فلسطين تكمن في صميم مسألة الشرق الأوسط. وينبغي العودة إلى عملية السلام مع مراعاة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، للتوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة لمسألة الشرق الأوسط، بما فيها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كي يتسنى للبلدان المعنية أن تعيش بوئام وتتمتع المنطقة بسلام دائم.

إن الأمم المتحدة تقوم هذا العام بدور فعال في القضاء على بؤر التوتر الإقليمية. ولكن المنظمة تواجه أيضاً تحديات كبيرة. وفي البيئة الدولية الجديدة، فإن تعزيز دور الأمم المتحدة من خلال الإصلاح مصلحة مشتركة للبشرية. ويتعين أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات تتسم بالتصميم في تنفيذ الإصلاح. وينبغي أن تتطور الأمم المتحدة على نحو يعزز مقاصد ومبادئ ميثاقها، ويحافظ على وحدة وتعاون المنظمة ويخدم المصلحة الجماعية لأعضائها. وينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة شاملاً في تغطيته، وينبغي إحراز تقدم في ميادين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وميادين أخرى. وينبغي اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز التنمية وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يلبي إصلاح المنظمة قدر الإمكان، احتياجات دولها الأعضاء، لا سيما الدول الأعضاء من العالم النامي. وينبغي أن يكون الإصلاح عملية ديمقراطية، وينبغي إجراء مشاورات كاملة للتوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق. وينبغي توخي الحذر في معالجة القضايا الكبرى المثيرة للجدل، وينبغي أن تعالج من خلال مشاورات معمقة.

وترحب الصين بالتقدم الذي أحرزه أداء الأمم المتحدة، لا سيما التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي.

ونتعهد بتقديم ثلاثة ملايين دولار إلى صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وسنواصل العمل مع البلدان الأخرى لإحراز تقدم في إصلاح الأمم المتحدة وتقوية وحدتها وسلطتها وزيادة كفاءتها وقدرتها على التصدي للتحديات.

وللأمين العام دور هام بوصفه مسؤول الأمم المتحدة الإداري الأعلى. وفي انتخاب الأمين العام القادم، ستدعم الصين بقوة المرشح الآسيوي. ونحن مقتنعون بأن آسيا يسعها أن تقدم أميناً عاماً يتسم بالكفاءة ويحظى باحترام كبير ويلقى موافقة جميع الدول الأعضاء.

وجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة يتعلق بمصالح جميع الدول الأعضاء ويشكل الأسس المالية للمنظمة. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بدفع أنصبتها في الوقت المحدد وبالكامل. والقدرة على الدفع هي المبدأ الأساسي الذي يحكم توزيع الأنصبة المقررة. وينبغي التقيّد به، لأنه أثبت فعاليته، ولأنه يمثل توافقا عاما في الآراء بين الدول الأعضاء. وعلى مدى السنين، أوفت الصين بالتزاماتها المالية بنية حسنة وقدمت اشتراكات مناسبة لميزانية الأمم المتحدة. وبنمو الاقتصاد الصيني، فإننا مستعدون لزيادة اشتراكاتنا في ميزانية المنظمة وفقاً لمبدأ القدرة على الدفع. ونحن مستعدون للمشاركة على نحو بناء في المناقشات ذات الصلة، ونأمل في التوصل إلى صيغة منصفة على أساس إجراء مشاورات مكثفة.

وبدون تنمية شاملة، لا يمكن الحفاظ على السلم والتقدم العالميين. وبالإضافة إلى تطوير مفهوم الشراكة وتحسين أساليبها، ينبغي أن تفي جميع البلدان بالتزامنا بالشراكة العالمية من أجل التنمية التي حددت في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعقود في العام الماضي.

وينبغي أن تتحمل البلدان المسؤولية الرئيسية عن تنميتها وأن تنفذ استراتيجيات تنمية شاملة تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي – لا سيما البلدان المتقدمة النمو – المساعدة الإنمائية، وأن يشجع التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا والاستثمار، وأن يزيد من تخفيف عبء الدين، وأن يقدم مزيداً من الدعم إلى البلدان النامية واحترام ملكية هذه البلدان لاستراتيجيات تنميتها الوطنية.

وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور كبير في ميدان التنمية. وينبغي أن تنشئ شبكة عادلة ومنصفة لتقييم التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تكفل قيام مؤسسة الأمم المتحدة ومختلف برامجها ووكالاتها المتخصصة بتقديم مزيد من الدعم لبرامج بناء القدرة للبلدان النامية. وينبغي أن تعزز تنسيق سياسة التنمية الدولية مع النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية، وتهيئة بيئة دولية تمكينية للبلدان النامية.

وتعليق جولة الدوحة لا يخدم مصالح أحد. وينبغي أن يُظهر أعضاء منظمة التجارة العالمية إرادة سياسية، وأن يستأنفوا بسرعة جولة الدوحة الإنمائية، وأن يعملوا على التوصل إلى نتيجة شاملة ومتوازنة.

وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة على نحو أوسع وأعمق في التعاون من أجل التنمية. وينبغي أن تكمل جهود هذه المنظمات وجهود الحكومات بعضها بعضاً.

ويأتي إنشاء مجلس حقوق الإنسان تجسيداً لنداء عصرنا. وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة تجاه جعل المجلس هيئة ديناميكية وفعالة. وينبغي أن يولي المجلس اهتماماً أكبر لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والخطيرة التي تسببها الصراعات المسلحة، وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها لمنع حدوث الصراعات واستعادة السلم ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وينبغي أن يولي المجلس قدراً مساوياً من الأهمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن يشجع

المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة لدعم البلدان في الجهود التي تبذلها لتحقيق حقها في التنمية.

وينبغي أن يواصل المجلس إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والطفل والمعوقين والعمال المهاجرين والأقليات العرقية والمجموعات الضعيفة الأخرى للتأكد من أنهم يتمتعون بنفس مستوى الاحترام الذي يتمتع به الآخرون.

وينبغي أن يشجع المجلس الحوار والتعاون على قدم المساواة بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ومستويات التنمية المختلفة، وأن يعالج على نحو صحيح قضايا حقوق الإنسان وأن يرفض الكيل بمكيالين وتسييس القضايا.

ولقد اتسمت العلاقات بين الصين والبلدان الأفريقية على مدى عقود بالصدق والدعم المتبادل. وأقمنا تعاوننا على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، مع الحفاظ على السيادة والاستقلال وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا. وأدى كل هذا إلى تحقيق منافع كبيرة للشعب الصيني والشعوب الأفريقية على حد سواء.

وستعقد الصين وأفريقيا مؤتمر قمة، كما ستعقد الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في بيجين في الفترة ٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيركز الزعماء الصينيون والأفارقة على مواضيع الصداقة والسلم والتعاون والتنمية، في معرض مناقشتهم سبل إقامة ورعاية أنواع جديدة من الشراكة الاستراتيجية التي تتسم بالمساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المفيد للطرفين والتبادل الثقافي. وسيضعون أيضاً خطة لتعزيز التعاون الصيني الأفريقي. والصين ملتزمة بالتنمية السلمية. وأفريقيا، موطن أكبر عدد من البلدان النامية، ملتزمة بتحقيق الاستقرار والتجدد. ومن شأن العلاقات الأقوى بين الصين وأفريقيا أن تسهم في التعاون بين الجنوب والجنوب، وفي السلم والتنمية الدوليين.

وتهدف الدبلوماسية الصينية إلى حماية السلم العالمي وتشجيع التنمية المشتركة. والصين ملتزمة بتطوير نفسها من خلال الحفاظ على السلم العالمي وتشجيعه من خلال تنميتها. ونسعى لتحقيق تنمية مسالمة وشاملة وتعاونية ومتسقة مع الطبيعة. وسنسعى لتعزيز مصالح شعبنا الأساسية باتساق مع المصالح المشتركة للشعوب الأخرى، وسنسعى لتحقيق السلم وتشجيع التنمية وحل المنازعات من خلال التعاون.

وتكرس الصين نفسها لبناء عالم يسوده الوئام. وتأمل أن تزيد الاحترام والتفاهم المتبادلين مع البلدان الأخرى والعيش بوئام معها. وتحترم الصين حق أي بلد في أن يختار طريق تنميته. وتدعم مشاركة مختلف البلدان على قدم المساواة في الشؤون الدولية، كما تدعم الديمقراطية في العلاقات الدولية. وتعمل لتعزيز المنافع المشتركة، والنتائج المفيدة للطرفين والرخاء العالمي من خلال تقاسم منافع العولمة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي. وتسعى الصين لتعزيز تنوع العالم والنهوض بالحضارة الإنسانية من خلال توسيع الحوار والتفاهم والإثراء المتبادل بين مختلف الثقافات. والصين ملتزمة بالنهوض بتقدم البشرية من خلال تعزيز الحوار وبناء الثقة المتبادلة مع البلدان الأخرى والعمل معها لمعالجة القضايا العالمية.

وستواصل الصين العمل لتثبت للعالم أنها قوة مهمة للسلام والتنمية العالميين، وأن الشعب الصيني سيظل صديقا صدوقاً لشعوب العالم وشريكا في التعاون معها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بير ستيغ موللر، وزير خارجية الدانمرك.

السيد موللر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): لقد تغيرت اللعبة العالمية. فالاعتماد المتبادل والعولمة يسيران بسرعة غير مسبوقة. ومع العولمة، تغير مفهوم السيادة الوطنية. ويجري الآن تحدي النظام الدولي القائم على الدولة

الأمة – الذي نشأ في عام ١٦٤٨ مع سلام ويستفاليا. ويزداد باطراد على الساحة الدولية نفوذ الجهات الفاعلة التي ليست دولة. وتتحمل المليشيات الخاصة والحركات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية مسؤولية تتزايد باطراد عن صراعات كانت تقع في العادة بين الدول، كما أنها مسؤولة أيضاً عن تقويض الاتفاقات التي أبرمتها الدول وتتقيد بها.

وتتغير الحدود الفاصلة بين السياسة المحلية والسياسة الخارجية. والأحداث في جزء من العالم كثيراً ما تؤدي إلى وقوع أحداث غير مقصودة في أجزاء أخرى من العالم. وإذا نظرنا إلى الجهة الأخرى، عندما نواجه بصراعات ومعاناة إنسانية، فإن المشاكل ستزداد، ولن تختفي. وبغية تحقيق الأهداف والتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي، نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة ديناميكية وتأخذ زمام المبادرة.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تبادر إلى تناول جدول الأعمال الذي حددته العولمة، ويجب أن تكون قادرة على التغير ليتسنى لها أن تتصدى للتحديات الجديدة بفعالية وتحقق نتائج مرجوة. ومن مصلحة الجميع أن تتسم الأمم المتحدة بالكفاءة. وتضيف المنظمة قوة أخلاقية لإجراءات المجتمع الدولي في عالم يتجه نحو العولمة. وبوجود أمم متحدة فعالة يمكنها أن تخفف من التأثيرات السلبية للعولمة، وتحولها إلى قوة إيجابية. ويتعين أن نعمل جميعنا للتأكد من أن إجراءات الإصلاح اللازمة قد ابتدأت.

لقد حدّد مؤتمر القمة العالمي، المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، جدول أعمال طموحا للأمم المتحدة والجمعية العامة. ويسعدني أننا حققنا نتائج كثيرة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام والصندوق المركزي للاستجابة في حالات الكوارث. وهذان الجهازان الجديدان يمثلان تحديثا مؤسسيا طال انتظاره للأمم المتحدة، وإذا استخدما، كما يجب، في الغرض المحدد لهما، فسيساعدان الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الجديدة. وهذا ما دعا الدانمرك إلى بذل جهود كبيرة في المساعدة على إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام.

وبإدراج بوروندي وسيراليون في جدول الأعمال تكون لجنة بناء السلام قد اختارت أمتين في حاجة إليها، ولكنهما أيضا أمتان مستعدتان لتوحيد قواهما مع المجتمع الدولي في مساعيهما نحو بناء الدولة.

ومجلس حقوق الإنسان، وكما ينبغي له، يسمح بتفحص المجتمع الدولي للشؤون الداخلية عن كثب وليس ذلك رغبة منا في إنزال العقاب، وإنما لأننا نرغب في المساعدة على تحسين الأوضاع. وهذا التفحص يمثل آلية رصد مستصوبة لضمان حماية البشر من ظلم حكوماتهم. فدعونا نتجنب تسييس عمل هذه الهيئة الجديدة، ولنكفل، بدلا من ذلك، وبروح من التعاون، أن يكون مجلس حقوق الإنسان ناجحا في الوفاء بالأهداف التي وضعتها له الجمعية العامة. وفي هذا السياق، أود أن ألفت الانتباه إلى قرار اتخذه مجلس حقوق الإنسان بأن يوصي الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين باعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين. لقد استمر العمل بشأن مشروع الإعلان هذا أكثر من ٢٠ عاما. وقد آن الأوان لأن نعتمد، نحن الحكومات، ذلك الصك التاريخي الهادف إلى تعزيز حقوق وتطلعات سكان العالم الأصليين.

وفي حزيران/يونيه، سعت الدانمرك، بصفتها رئيس مجلس الأمن، إلى إبراز أهمية تعزيز القانون الدولي. وقد تسلمنا الشعلة من اجتماع القمة العالمي ٢٠٠٥، بالدعوة إلى عقد جلسة استثنائية بشأن الدور الحاسم الذي يؤديه القانون الدولي في دعم الاستقرار والنظام في العلاقات الدولية (انظر S/PV.5474). وأعلن مجلس الأمن بصوت واضح تأييده

للقانون الدولي سواء بصفة عامة أو فيما يتعلق بمواضيع محددة مثل الحذف من قائمة الجزاءات. وستواصل الدانمرك متابعة تلك المواضيع، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا.

أما برنامج الإصلاح، فلم ينفذ منه إلا القليل. ومجلس الأمن ينبغي إصلاحه حتى يعبِّر بصورة أفضل عن عالم اليوم. هذا فضلا عن أننا بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس بشأن استعراض الولايات، وإصلاح الإدارة، أثناء هذه الدورة للجمعية العامة؛ وإلا فإننا لن نتمكن من مواجهة التحديات. ولا ينبغي للدول الأعضاء أن تدخل في أدق تفاصيل إدارة الأمم المتحدة، بل ينبغي أن تبني منظمة قوية وسريعة الاستجابة في مواجهة التحديات الجديدة.

ويجب أن يكون للأمم المتحدة دور قوي، حتى تؤمِّن للبلدان النامية مكاسب إيجابية من العولمة. والدانمرك تتطلع بشغف إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وهدفنا هو النهوض على المستوى الميداني بكفاءة وأثر الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي.

ويقلقنا أن نشهد عودة اللجوء إلى مفهوم السيادة الوطنية، كمبرر للتقاعس في الشؤون الدولية. وبالطبع، لا يمكن إنكار أن الدول القومية تظل تشكل جزءا أساسيا من النظام الدولي ومن هذه المنظمة ذاتها. ولكن احترام السيادة لا يمكن إطلاقا أن يصبح مبررا لقبول الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. وتلك كانت الرسالة التي انبثقت من اجتماع قمة العام الماضي، حينما أعلن رؤساء الدول دعمهم لفكرة المسؤولية عن الحماية.

لقد عمل مجلس الأمن بثبات على إعلاء سيادة لبنان منذ عام ٢٠٠٤. وفي آب/أغسطس من هذا العام، تدخل المجلس لوقف الحرب بين حزب الله وإسرائيل، وقرر إرسال الآلاف من حفظة السلام لمساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على جميع أجزاء البلد. ونناشد كل الأطراف الإقليمية الفاعلة أن تعمل بصورة بناءة لبلوغ ذلك الهدف. ويتعين على جميع الأطراف أن تحترم بالكامل قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). والدانمرك تعكف بنشاط على النظر في طرق للنهوض بتنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك من خلال مساعدة مجلس الأمن في مساعيه لإيجاد سبل لإحراز تقدم في معالجة الجوانب السياسية.

إن الحرب بين حزب الله وإسرائيل أثبتت مدى حساسية الأوضاع في الشرق الأوسط. وما برح المجتمع الدولي يسعى، منذ عقود، إلى معالجة الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي يواصل توليد الحقد والتعصب. وعلينا أن نساند قوى الإصلاح المعتدلة ونمكنها من التصدي للاتجاهات الاجتماعية الطاردة. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا حتى نتوصل، في آخر المطاف، إلى تسوية شاملة ودائمة تقوم على أساس دولتين، لذلك الصراع المأساوي. فليس من مصلحة أحد أن يستمر انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط.

ونفس الشيء ينسحب على السودان. والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في الشهر الماضي بمواصلة التحضير لقوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام لتحل محل قوة الاتحاد الأفريقي وتوقف المجزرة الخرقاء التي يتعرض لها المدنيون في دارفور، قوبل بانتقاد حاد من حكومة السودان التي نددت به باعتباره نوعا من الاستعمار الجديد، وانتهاكا لحقوقها السيادية. ولكنني أسأل، حقوق من تلك التي يجري انتهاكها هنا بحق؟ وبدلا من حقوق حكومة السودان، أقول إنه حق سكان دارفور في تلقي الحماية هو الذي يجري انتهاكه. ومن واجب المجتمع الدولي أن يتصرف إذا فشلت حكومة ما في الوفاء بمسؤوليتها عن الحماية. وأناشد حكومة السودان أن تعمل معنا، لا ضدنا، لحماية سكان دارفور.

وفي أفغانستان ما زالت الحالة الأمنية تبعث على القلق الشديد. ونحن، فرادى ومجتمعين، نتعرض لاختبار لمدى التزامنا بمساعدة الشعب الأفغاني في مسيرته نحو مستقبل عادل ومزدهر. وأمراء الحرب، ممولين بتجارة الأفيون، يهددون حقوق الشعب الديمقراطية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل دعمها لعملية التحول الرائعة التي يضطلع بها الشعب الأفغاني وحكومته.

ونتمنى أن يكون للأمم المتحدة دور أقوى في العراق، حتى تسهم في تنميته السلمية والديمقراطية. وهناك شرط ضروري مسبق لتحسين الأوضاع في العراق، وهو توفر ظروف معيشية أفضل للجميع هناك. وغني عن القول إن من مصلحتنا المشتركة أن نساعد الشعب العراقي في كفاحه لإصلاح بلده وبنائه. ويجب ألا يسقط العراق ضحية للنزعة الطائفية والإرهاب. فذلك سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها.

أما أكبر خطر يرتبط بالعولمة، فهو انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكان رد مجلس الأمن موحدا في شجب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عددا من القذائف يوم ٤ تموز/يوليه الماضي. ونناشد بيونغ يانغ أن تعود إلى محادثات الأطراف الستة.

ولم تستجب إيران لمطالب مجلس الأمن. وندعو طهران إلى تعليق أنشطة التخصيب، وقبول التفاوض على الصفقة السخية.

وتشكل أسلحة الدمار الشامل مع الإرهاب مزيجا فتاكا. فالإرهاب في حد ذاته هو أكبر الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار الدوليين. وجميعنا يتذكر المآسي التي وقعت هنا في الولايات المتحدة قبل خمسة أعوام، وكذلك الهجمات الإرهابية التي وقعت في لندن ومدريد وعمَّان وبالي والمملكة العربية السعودية ومصر وتركيا. ويسعدني كثيرا أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، اعتمدتها الآن الجمعية العامة. فهذا يجدد أملنا في أن نتمكن أيضا هذا العام من اختتام المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية شاملة. ونناشد جميع الدول أن تبذل محاولة جادة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة القائمة حيال تلك الاتفاقية البالغة الأهمية.

والدانمرك، بصفتها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، تعمل من أجل تعزيز الكفاح الدولي ضد الإرهاب من خلال تحسين التعاون بين المجلس والدول الأعضاء.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص تقدير الدانمرك للأمين العام، كوفي عنان، على جهوده التي لا تعرف الكلل للنهوض بعالم أكثر عدلا ورخاء وسلما، وعلى قيادته الحكيمة للأمم المتحدة. لقد عمل كوفي عنان زهاء ١٠ سنوات في مكتب لم تكن فيه السلطات المطلوبة والوسائل اللازمة للعمل دائما على مستوى التوقعات. وحمل عبئا ثقيلا في أوقات تموج بالاضطرابات فأثار إعجابنا، بل إنه في الآونة الأخيرة أخذ على عاتقه مواجهة تحديات جديدة في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع. لقد أنجز ما يصعب إنجازه. فليكن إرثه لنا ألا نهدم ما بناه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية عُمان.

السيد عبد الله (عُمان): سيدتي الرئيسة، يطيب لي، في مستهل بياني، أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لكم ولبلدكم الشقيق – مملكة البحرين – على ترؤسكم الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني لعلى ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة، لكفيل بإنجاح أعمال هذه الدورة، وصولا إلى الغايات المنشودة. وأسجل تقديري لسلفكم، يان إلياسون، وزير خارجية السويد، على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة المنصرمة.

وأشيد بالدور الذي يلعبه الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لتطوير آليات العمل في المنظمة بما يمكنها من الاستجابة للتطورات التي تشهدها الساحة الدولية.

تنعقد هذه الدورة في ظل ظروف ومتغيرات بالغة الأهمية والتعقيد. فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة على صعيد إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام وصندوق مركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، فإن المخاطر تظل كثيرة ومتعددة. ومن بين تلك المخاطر، الوضع الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لما تقوم به إسرائيل من قتل وترويع وعقوبات جماعية، وهدم للمنازل وأمور لا تساعد على إنجاح عملية السلام المنشودة. ذلك أن للسلام استحقاقات ومتطلبات لا بد من مراعاة توفرها للوصول إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومن هذا المنطلق، نؤيد دعوة جامعة الدول العربية إلى إعادة ملف الصراع العربي – الإسرائيلي برمته إلى مجلس الأمن، وذلك من أجل العمل على إيجاد تسوية دائمة وشاملة تحقق السلام. وهي دعوة تؤكد على حرص الدول العربية على السلام وتمسكها به كخيار استراتيجي ومنطلق للتعايش السلمي بين الدول العربية ودولة إسرائيل، وذلك على أساس المبادئ الواردة في مبادرة السلام العربية.

لقد شهد العالم مأساة الاجتياح الإسرائيلي للبنان وما أسفر عن ذلك من هلاك للحرث والنسل. ونؤكد على وقوفنا إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق في ما ألم به من هول وبلاء، ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونأمل أن يعزز من دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة. إن التجاوب الذي لقيته دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، للمشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة المعززة في لبنان لهو دليل على وقوف المجتمع الدولي إلى جانب لبنان.

وتشعر بلادي بقلق بالغ إزاء الوضع الأمني المتدهور في العراق، وما يشهده هذا البلد الشقيق من عنف. ونأمل أن يجتمع أهل العراق على كلمة سواء وفق برنامج سياسي توافقي يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للعراق، والتي هي، ولا بد أن تكون، مصلحة كل الشعب العراقي بكافة أطيافه.

ونرحب بالتوصل إلى اتفاق السلام الموقَّع عليه في أبوجا بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة، ونأمل أن يؤدي إلى حقن الدماء بين أفراد الشعب السوداني الشقيق، ونتطلع إلى رؤية دور إيجابي وفعّال لمجلس الأمن بالتعاون مع الحكومة السودانية.

على الرغم مما تتمتع به القارة الأفريقية من موارد طبيعية وطاقات بشرية، فإنها لا تزال تعاني من الصراعات وتفشي الأمراض والفقر. وإذ نساند الجهود التي تبذلها حكومات الدول الأفريقية للتغلب على تلك المصاعب، نأمل أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمساعدة الدول الأفريقية على تخطي المصاعب التي تواجه شعوبها.

إن البيئة ثروة وإرث مشترك للإنسانية جمعاء. والمحافظة عليها واجب على جميع الدول. ونأمل أن تتمكن هذه الدورة من تسليط الضوء على القضايا البيئية. وإدراكا لأهمية التوازن ما بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة، قامت بلادي بوضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة، تقوم على إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط. وهي تبذل جهودا للحفاظ على البيئة في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية بعيدا عن التلوث. وتعمل، بالتعاون مع عدد من المنظمات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، على حماية مواردنا الطبيعية من التدهور.

لا شك أن للعولمة ثمارا إيجابية، لكنه من الملاحظ أنها في بعض الحالات تؤدي إلى الإضرار بمصالح الدول النامية.

ومن هذا المنطلق، تساند بلادي الدعوة إلى تشكيل نظام تجاري عالمي غير تمييزي وذي اتجاهات متعددة، يسعى إلى تحقيق نتائج متوازنة لقرارات مفاوضات جولة الدوحة. ونأمل أن تتكلل المفاوضات الجارية حاليا حول قضايا التجارة المتعددة الأطراف، لا سيما ما يتعلق بمجالي الزراعة والخدمات، بالنجاح، وبما يحقق المساواة في رعاية المصالح والحقوق لجميع الدول.

ونتطلع إلى رؤية دور إيجابي للمؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية، لتضييق فجوة النمو بين الدول المتقدمة والنامية، وذلك عبر تقديم الدعم للدول النامية لمساعدتها على تخطي عقبة الحصول على التمويل الاستثماري، وتمكين صادراتها من الوصول إلى الأسواق العالمية، دون قيود أو أية تدابير حمائية. ونؤيد الطلب الذي تقدمت به دولة قطر الشقيقة لاستضافة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المزمع عقده في عام ٢٠٠٧.

تساند بلادي الدعوة إلى استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسد ثغرات هذه المعاهدة، وبما يكفل حق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي الوقت الذي ندعو فيه إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، نحث جميع الدول الأطراف في المحادثات الجارية بشأن الملف النووي الإيراني على الإبقاء على أبواب المفاوضات مفتوحة، باعتبار أن الحوار المباشر هو أفضل السبل للتوصل إلى توافق مناسب حول القضايا العالقة والمختلف عليها.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، نرى أن التوصل إلى استراتيجية دولية فعالة لمكافحة الإرهاب، يتطلب إقامة توازن ما بين متطلبات الأمن والالتزام بمواثيق حقوق الإنسان. فليس من الحكمة، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، أن يتم تعريض أمن الدول واستقرارها للخطر. كما أنه ليس من العدل أن يتم تعريض الأبرياء للظلم.

وباعتبار أن الإنسان هو محور التنمية وغاياتها، قامت بلادي بوضع سياسات هدفها النهوض بالمواطن العماني وتنمية قدراته. وتشكل برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة من الحكومة لفئات المجتمع من ذوي الاحتياجات الخاصة، حجر الأساس لتأهيل هذه الفئة، لكي تشارك جنبا إلى جنب مع بقية أفراد المجتمع. كما قامت بتبني استراتيجية للتأهيل المتركز على المجتمع المحلي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

وتأكيدا على شمولية دور مسيرة التنمية أولت بلادي اهتماما خاصا بدور المرأة، من خلال تشجيعها، ودعم مساهمتها في التنمية. كما قامت بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الذي جاء نتيجة للتعاون بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية.

إننا في سلطنة عمان فخورون بما حققناه في مجال رعاية الطفولة، حيث أنه لأهمية مرحلة الطفولة، كأساس للاستثمار في الموارد البشرية، جاء التأكيد على أن للطفل الأولوية في برامج التنمية الشاملة، من خلال تأسيس لجنة وطنية لرعاية الطفولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧١/١٩٩٧ م.

إننا اليوم أحوج ما نكون إلى أمم متحدة فعالة، قادرة على النهوض بمهامها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تضافر كافة الجهود، وتوفير الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتمكين هذه المنظمة من الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها على أكمل وجه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانك – وولتر ستاينماير، وزير خارجية ألمانيا.

السيد ستاينماير (ألمانيا) (تكلم بالألمانية، وقدم الوفد نصا باللغة الانكليزية): أرجو أن تتقبلوا تهنئتي لكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأتمنى لكم كل النجاح. وأود كذلك

الإعراب عن جزيل شكري لرئيس الجمعية العامة في دورتها الستين على تفانيه في العمل، وأن أتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

إن الأحداث العالمية التي وقعت على مدى الستين عاما الماضية تتبدى بجلاء في ألمانيا أكثر من أي بلد آخر تقريبا. وحتى عام ١٩٨٩، كان الجدار والأسلاك الشائكة في بلدنا رمزا لانقسام أوروبا وبقية العالم إلى كتلتين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت ألمانيا تجسد النجاح في التغلب على ذلك الانقسام.

وقد تأثرت رؤيتنا للعالم بالانقسام والتغلب على الانقسام. وعلى مدى ٤٥ عاما، يرجع الفضل في استتباب السلم في ألمانيا، بشكل كبير، إلى أواصر الصداقة وسبل الحماية السياسية والعسكرية في البلدان الشريكة، التي تحملت مسؤوليتها بجدية. وشكلت تلك التجربة النظرة السياسية للألمان. ولهذا، كذلك، نضطلع الآن بمسؤوليتنا في أوروبا ومناطق أخرى من العالم. ويعني ذلك، في سياق الأمم المتحدة، أن ألمانيا موحدة تؤمن بأنها ملزمة ببذل كل ما بوسعها لدعم المنظمة في إيجاد عالم أكثر سلاما وعدلا.

ويشارك الجنود وضباط الشرطة الألمان في العديد من بعثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تسند الولاية إليها. وفي غرب البلقان، قدمت ألمانيا أكبر وحدة لقوات حفظ السلام في كوسوفو وفي البوسنة والهرسك. وتضطلع ألمانيا بدور بارز في إعادة أعمار أفغانستان. وتقود ألمانيا العملية الأوروبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدعم الانتخابات الحرة الأولى التي تجرى هناك في غضون ٤٠ عاما. وتشارك ألمانيا في السودان من خلال دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي هذه اللحظة بالذات، تتجه سفن تابعة للأسطول الألماني إلى الشاطئ اللبناني، لتعزيز قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستساهم ألمانيا في بعثة السلام تلك بقوات يصل تعدادها إلى ٢ ٤٠٠ فرد.

وتدعم ألمانيا سياسة للحوار والمصالحة السلمية بين المصالح المختلفة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن حل الصراعات السياسية من خلال القوة العسكرية أو الانتصارات العسكرية. فالسلم يتحقق بالمشاركة في الحوار السياسي، وإقامة روابط اقتصادية، ومنح الشعب الأمل الحقيقي في المستقبل. وفي حالة عجز أطراف في صراع من الصراعات عن التغلب بنفسها على الخلافات السياسية، يجب على المجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة، تقديم المساعدة. وهذا هو المبدأ التوجيهي الذي تستند إليه ساستنا الخارجية.

وبوصفي وزيرا للخارجية في ألمانيا أعيد توحيدها، تأثرت كثيرا بالتاريخ الألماني والأوروبي. ومن ذلك المنطلق، لدي ولاية ملموسة لسياسة ألمانيا الخارجية: علينا بذل كل ما بوسعنا من جهد للحيلولة دون انقسام العالم مرة أخرى إلى كتل متعادية. ويتحمل السياسيون في كل بلد مسؤولية في ذلك الصدد. وبإمكان الجميع – بل أعتقد أنه يجب عليهم – المساهمة. وإني مقتنع تماما بأن كل من يحرض على العداء بين شعوب لها ثقافات وديانات مختلفة ألا يرقى إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه أو عاتقها.

وينبغي ألا يفسر أحد تدخل ألمانيا وشركائها في البلقان، وأفغانستان، والسودان، ولبنان، بأنه حملة عدوانية عالمية يشنها الغرب على الإسلام. ففي عالم اقتربت أجزاؤه بعضها من بعض أكثر من أي وقت مضى، لسنا بحاجة إلى الإقصاء أو الاستقطاب. وعلى النقيض من ذلك، نحتاج إلى الشجاعة على تعزيز التفاهم والمشاركة في الحوار.

وفي الشرق الأوسط، من الحيوي، عقب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان، أن نغتنم الفرصة لتعزيز التفاهم. وأدعو جميع الأطراف في الصراع في المنطقة إلى

التحلي بروح المسؤولية. وعلى من بريد لأبنائه وأحفاده العيش في السلم عوض العنف، والأمان عوض الخوف، والازدهار عوض الفقر، التحلي بالشجاعة على السير على سبل جديدة، بدلا من الاكتفاء بتغذية أحقاد قديمة.

إن المبادئ من أجل التوصل إلى تسوية واضحة: حق إسرائيل في الوجود، من ناحية، وإقامة دولة فلسطينية، من ناحية أخرى. وكانت هذه هي الشواغل الرئيسية لخارطة الطريق، التي لدي اقتناع راسخ بضرورة العودة إليها. غير أنه، إذا أردنا ضمان النجاح الدائم، علينا بذل قصارى جهدنا لإشراك جميع الأطراف المعنية، حتى لو بدا ذلك طريقة ملتوية لتحقيق هدفنا. لهذا، آمل أن ننجح في إقناع سورية بالمشاركة في حوار بناء. وينبغي لنا تعزيز مشاركة المجتمع الدولي، لا سيما المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. وأرحب بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا المجموعة الرباعية.

وفي أفغانستان، يبين المجتمع الدولي كيفية التنفيذ بشكل ملموس لمبدأ المسؤولية. فبعد ٢٣ سنة من الحرب الأهلية، يجري الآن إنشاء هياكل سياسية. وعاد الملايين من اللاجئين إلى بلدهم. ولا يقل أهمية عن ذلك تمكن الشباب – بمن فيهم الفتيات – من الذهاب مرة أخرى إلى المدارس. ولكن زراعة المخدرات والحالة الأمنية تمثلان تهديدا للتقدم الذي تم إحرازه، على الأقل في مناطق معينة من البلد. ونحن، المجتمع الدولي، لا يمكن أن نسمح للنجاحات التي حققت حتى الآن بأن تصبح بدون طائل.

وفي غرب البلقان، أيضا، أصبحت الحرب شيئا من الماضي؛ ويسرني للغاية أن أقول إن الأمر على ذلك النحو. ويضطلع بدور رئيسي في هذا الأمر الالتزام السياسي والعسكري للأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي. وفي كوسوفو، فان المهمة الماثلة الآن هي ضمان أن يتحمل طرفا الصراع بشكل جدي مسؤوليتهما عن تحقيق السلام والاستقرار. وإيجاد حل لمركز كوسوفو، الذي ظل بدون تسوية طيلة أعوام كثيرة، أمر فات أوانه. وتساند ألمانيا مساندة قوية جهود المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس مارتي اهتيساري. ونعتقد بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار إذا لم يتم التعبير إلا عن إرادة أغلبية السكان في كوسوفو. ويجب أن يضمن لصرب كوسوفو، بوصفهم أقلية، الحماية الكافية.

ولا يلزم سوى أن نلقي نظرة عجلى على خريطة أفريقيا لندرك مدى أهمية إحلال السلام والاستقرار في السودان والكونغو للقارة الأفريقية بأكملها. كما أعتقد بأن لعدم الاستقرار والصراعات في أفريقيا تأثيرا مباشرا في أوروبا. ولهذا السبب أيضا تؤيد ألمانيا الأمم المتحدة في جهودها لإيجاد حل للصراعات في هذين البلدين.

وعلى الرغم من أن بعثة السلام في جنوب السودان – بعثة الأمم المتحدة في السودان – قدمت إسهاما فعالا نحو تنفيذ اتفاق السلام بين شمال السودان وجنوبه، فإن تحقيق السلام في دار فور ما زال أمرا بعيد المنال. ولا يمكن للحكومة السودانية ولا لجماعات التمرد أن تعفى من المسؤولية عن الكارثة الإنسانية في غرب البلد. ومع ذلك، فإنني على اقتناع ثابت بأن التوصل إلى حل دائم للصراع لن يكون ممكنا إلا إذا عملنا مع الحكومة وجماعات التمرد، وليس ضدها.

وكما يعلم الأعضاء، فإن ألمانيا بالترافق مع فرنسا وبريطانيا، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، ظلت خلال الأعوام القليلة الماضية تبحث بشكل مكثف عن حل للصراع فيما يتعلق بالبرنامج النووي لإيران. وأود أن أوضح بجلاء أنه لا أحد يريد أن يحرم إيران من الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا يمثل عزل إيران هدفا للجهد الدبلوماسي. وعلى العكس، نأمل أن تصبح

إيران شريكا معولا عليه ومسؤولا في الشرق الأوسط الذي تعصف به الأزمات. ولذلك السبب عرضنا على إيران، في ٦ حزيران/يونيه، مجموعة عناصر ترمي إلى إقامة التعاون بعيد المدى. وتشمل مجموعة العناصر اقتراحات التعاون الدبلوماسي والاقتصادي والأمني الأوثق، وتقر صراحة بحق إيران في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ولكن المجتمع الدولي يتوقع عن حق التعاون والشفافية من إيران. وإذا أثبتت إيران أن شكوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية شكوك لا أساس لها وإذا أرسلت إيران إشارة واضحة بأنها فعلا لا تعتزم استخدام برنامجها النووي إلا في الأغراض السلمية، فإن في وسع ذلك أن يفتح الباب أمام تطور يفيد شعب إيران والمنطقة بأكملها.

ومتروك الآن للحكومة في طهران أن تتحمل مسؤوليتها. والقرار المؤيد للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها يقتضي التحلي بالشجاعة. وأناشد إيران إنهاء المرحلة الحالية من التسويف وإعطاء إشارة واضحة بالثقة حتى نتمكن من النظر إلى المستقبل معا ونتمكن أخيرا من الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

إن حل النزاع النووي مع إيران ملح. ولكن التحديات التي يمثلها انتشار الأسلحة النووية تتجاوز ذلك. وعلينا أن نتصرف الآن إذا أردنا أن نوقف تضعضع نظام منع الانتشار. ويجب ألا تفشل المحاولة المقبلة لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وليست إيران وحدها بل بلدان أخرى أيضا تفكر بشأن تطوير تكنولوجيا التخصيب. وسيتعين علينا أن نضع صكوكا جديدة إذا أردنا أن نمنع نشوء تلك المخاطر.

وبالتالي فإنني أؤيد تأييدا قويا تبادل الأفكار بشأن إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على دورة الوقود وتحويل المسؤولية عن تخصيب اليورانيوم إلى المجتمع الدولي، وأيضا مواصلة تطوير تلك الأفكار إلى خيارات محددة. وبالتالي أناشد بذل جهود اكبر لإيجاد حلول والعمل بالترافق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن بين الصراعات في الشرق الأوسط وأفغانستان وغرب البلقان والسودان والنزاع مع إيران، فضلا عن مكافحة الإرهاب الدولي، شيئا واحدا مشتركا هو أن الغرب لا يتخذ موقفا عدائيا من الإسلام في أي واحدة من تلك الحالات. كما أنها لا تنطوي على صدام بين الحضارات. وبدلا من ذلك، هي صراعات متنوعة للغاية وتنطوي على مصالح متنوعة.

وأعتقد بأنه هناك صلة واحدة، وإن كانت صلة مختلفة هي أنه لا يمكن حل أي من تلك الصراعات بدون الاستعداد للانخراط في الحوار والمقدرة على ذلك. وذلك لأن الحوار يشمل كل المعنيين ويشركهم ولا يسمح لهم بالتنصل من مسؤوليتهم عن تسوية الصراع. ولكن سياسة التعاون والحوار لا تعني الكلام بأي ثمن. والذين يريدون أن يشاركوا في الحوار عليهم أن يفوا ببعض الشروط المسبقة الأساسية. وارى أن هذه الشروط تشمل استعدادا لتحقيق توفيق سلمي للمصالح – أي عليهم أن يكونوا مستعدين للتخلي عن العنف وان يحترموا موقف الجانب الآخر – ويجب أن يكون موقفهم ذاته متسقا وموثوقا به. وإذا لم يتم الوفاء بهذه الشروط المسبقة، لا يمكن لأي حوار له أي فرصة للنجاح أن يبدأ.

إنني مقتنع اقتناعا ثابتا بان حوارا يتجاوز الحدود الثقافية يمكن أن ينجح لأننا، بالرغم من كل خلافاتنا، نعيش في عالم واحد. ومختلف الثقافات في العالم لديها قواسم مشتركة أكثر مما يريد مثيرو الغبار أن نعتقد. وللأشخاص في كل مكان نفس المصالح الأساسية: إنهم يريدون أن يعيشوا في ظل السلام والأمن وبعيدا من الفقر. ويريدون الرعاية الصحية الجيدة ومدارس جيدة لأطفالهم. ولا توجد أبدا

حكومة مسؤولة تريد أن تمنع شعبها من هذه الأشياء – ولا يمكن أبدا أن يسمح لها بمحاولة القيام بذلك.

وتجسد الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها هذه الرؤية – وهذه الرؤية هي التي تجعل الأمم المتحدة لا غنى عنها. وإنني على اقتناع بأننا سنحتاج إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى في العقود المقبلة. ويزداد عدد الأزمات في العالم ونطاقها. وفي وسع ذلك أن يحقق نهضة للأمم المتحدة حتى في البلدان التي ما زالت في بعض الأحيان متشككة حيال المنظمة العالمية.

إن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل والثقة التي تلهمها بوصفها المنظمة المتعددة الأطراف الرئيسية للمجتمع الدولي أمور مترابطة ترابطا وثيقا. ويمكن للجميع أن يشاهدوا مدى ضرورة الهياكل الشفافة والمؤسسات الفعالة بالنسبة للأمم المتحدة. وبالتالي ينبغي لإصلاح الأمم المتحدة – المنظمة بكاملها، وليس فقط مجلس الأمن – ألا يبقي مدرجا فقط في جدول الأعمال؛ يجب إحراز التقدم الملموس.

إننا نشهد زيادة في التوقعات المعقودة على الأمم المتحدة. وهذا أمر ملح بشكل خاص في ما يتعلق بمسألة استعراض الولايات، بالإضافة إلى الإدارة والإصلاح المالي. وألمانيا تتعهد بدعم هذا المسعى، لأن علينا نحن أعضاء المجتمع الدولي إجراء الإصلاحات، إذا أردنا، الحفاظ على فعاليتنا. وهذا واجبنا، ليس تجاه الأمم المتحدة فحسب، بل في المقام الأول، تجاه الشعوب التي نتحمل معا المسؤولية نيابة عنها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ريتا كايبر – بك، وزيرة الخارجية في ليختنشتاين.

السيدة كايبر – بك (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بالإعراب عن سعادتي لرؤيتك رئيسة للجمعية العامة. إن انتخابك دليل واضح على المشاركة القوية والمتزايدة للنساء في عمليات صنع القرار على مستوى العالم. ونحن نقدر سجلك الحافل في مجال حقوق النساء بالذات، وسنساعدك بشتى الوسائل الممكنة على الاضطلاع بمهمتك الصعبة.

ويحق لنا الافتخار بالإنجازات العديدة التي تحققت خلال الدورة الماضية، وعلى رأسها إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وتشكل تلك الانجازات تقدما مهما على المستوى المؤسسي، ويتيح لنا فرصة حقيقية لتغيير أسلوب عملنا وتحسينه. غير أنها لا تضمن بالضرورة وبشكل تلقائي ما كنا نتوخاه من نتائج عندما اتخذنا القرار بشأن إنشاء مؤسسات جديدة. فما من تغيير هيكلي، مهما برعنا في تصميمه، يمكن أن يؤدي إلى تغيير جوهري بحد ذاته. وفي مجال حقوق الإنسان بشكل خاص، علينا بذل المزيد من الجهود بغية إيجاد الخطاب الدولي الجديد المطلوب، على أساس التعاون، والتنفيذ المتكافئ للمعايير الدولية. ولا يمكن ضمان تمتع شعوب العالم كافة بحقوق الإنسان التي تحق لها، إلا بإقامة شراكة جديدة في مجال حقوق الإنسان، بالمشاركة الكاملة لجميع الأطراف المعنية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولن نستطيع تحقيق الطفرة النوعية صوب مرحلة التنفيذ، سوى من خلال شراكة جديدة من هذا القبيل.

وإصلاح مجلس الأمن من بين المسائل الرئيسية التي لم نتوصل إلى حل بشأنها في مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وهنا أيضا، نرى أن التغيير الهيكلي مطلوب، لكنه غير كاف في حد ذاته. فمن ناحية، يجب أن يحظى مجلس الأمن بهيكل جديد وتكوين مختلف بغية الحفاظ على مصداقيته على مستوى العالم. وعلى المجلس أن يعبر بشكل أفضل عن الواقع السياسي الجغرافي للقرن الحادي والعشرين، والمختلف تمام الاختلاف عما كان سائدا إبان إنشاء المنظمة. غير أن علينا كذلك معالجة الحاجة الملحة بنفس الدرجة إلى تحسين أسلوب العمل اليومي للمجلس.

لقد شهدنا مرارا مناسبات لم يرق فيها المجلس إلى مستوى الولاية المنوطة به، على النحو الوارد في الميثاق، والمتمثلة في العمل نيابة عن الأعضاء كافة. فلا بد إذن من تمثيل أفضل لآراء العضوية لضمان فعاليته ومصداقيته، وخاصة من خلال تعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس، المهتمة بشكل خاص بموضوع معين أو لديها خبرة فيه. ومن دواعي ارتياحنا أن المجلس قطع خطوة في الاتجاه الصحيح في ذلك الصدد، وسنظل ملتزمين بتقديم المساعدة في تحسين أساليب العمل.

ومن الواضح أن تحسين أساليب العمل، وتوسيع نطاق العضوية عنصران متكاملان من عناصر إصلاح مجلس الأمن. وبعد فترة توقف دام أكثر من عام، حان الوقت لتناول مسألة توسيع نطاق العضوية في المجلس، ويفضل أن يتم ذلك من خلال نهج واقعي يأخذ في الحسبان الخبرات المكتسبة في عام ٢٠٠٥.

وعلى غرار العديد من المتكلمين السابقين، أود الإشادة بالأمين العام كوفي عنان على فترة ولايته الرائعة على رأس المنظمة. ومن بين أبرز عناصر تركته الأهمية القصوى التي أولاها لسيادة القانون. ونوافق على أن قوة الأمم المتحدة الأساسية تمكن في ارتكازها بصورة راسخة، على القانون الدولي، وسجلها الحافل في مجال تعزيز القانون الدولي، والشرعية الفريدة التي يمكن أن تكفلها في صنع القرارات. وفي كوكبنا الذي يتسم بالعولمة، والذي تضطلع فيه الأطراف من غير الدول بدور متزايد الأهمية متزايدة، لا بد من وضع قواعد واضحة تطبق على الجميع بصورة متساوية وشفافة.

غير أننا ما زلنا ننتظر بزوغ عهد سيادة القانون، الذي طالب به الأمين العالم. وعلى النقيض من ذلك، شهدنا تقويضا خطيرا للقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، وعلينا، أن نجد سبيلا، لوضع سيادة القانون على رأس جدول أعمال المنظمة على وجه الاستعجال. وسنتعاون مع الآخرين لضمان أن تحقق الجمعية العامة تقدما ملموسا بهذا الصدد خلال هذه الدورة.

وعلى الرغم من وجود اتجاهات سلبية في مجال احترام القانون الدولي، فقد أحرزنا بعض التقدم الملموس، خاصة في مجال العدالة الدولية. ومن المفهوم الآن بصفة عامة أنه لن يسمح، في أي حال من الأحوال، لمرتكبي الجرائم الدولية بالإفلات من العقاب، فلن يفلت منهم أحد. وهذا تطور تاريخي تجسد بشكل قوي للغاية في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وتنظر المحكمة الآن في ثلاث حالات، إحداها محالة من مجلس الأمن، وأصبحت أكثر من ١٠٠ دولة أطرافا في نظام روما الأساسي. ولا يمكن الحفاظ على هذا الزخم القوي، إلا إذا قدمت الدول، بل والمنظمة، دعما فعالا إلى مؤسسة قضائية تعول كثيرا على التعاون في جمع الأدلة، والقبض على المتهمين. والأهم من ذلك، يجب أن ندرك أن السلم والعدالة، على الأمد الطويل، مفهومان متكاملان، وعلينا التمسك بالمبدأ القائل بعدم جواز العفو عن مرتكبي أفظع الجرائم بموجب القانون الدولي.

وتمثل مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي تحديا شديد التعقيد في مجال سيادة القانون. أولا، علينا أن نكمل الإطار القانوني الدولي القائم، باعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب . لقد عرضنا أفكارنا في هذا الصدد، ونأمل أن تساعد في التوصل إلى اتفاق، طال انتظاره. ثانيا، ينبغي أن يكون واضحا أن مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، متكاملان ويعزز أحدهما الآخر. وحقوق الإنسان في صلب منظومة قيم المجتمع الدولي، كما سلمنا جميعا بذلك خلال مؤتمر القمة في العام الماضي. إلا أن اختزالها باسم مكافحة الإرهاب سيدعم موقف الإرهابيين الذين يحاربون هذه المنظومة بالذات، بتعصب شديد. أخيرا وليس آخرا، على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن

بالـذات، أن يكونـا مثـالا يُحتـذى في الالتـزام بـالإجراءات القضائية السليمة، وضمان حقوق الأفراد.

عندما تكلمت في هذه القاعة في العام الماضي، قدمت تقييما متباينا لنتائج مؤتمر القمة العالمي. فمن ناحية، أعربت عن خيبة الأمل إزاء غموض بعض أوجه إصلاح الأمم المتحدة إن لم نقل غيابها التام، غير أنني رحبت بحرارة ببعض أوجه التقدم الحقيقي. وشكل التسليم بالمسؤولية عن الحماية تقدما كبيرا، بل كان معلما حقيقيا في الوثيقة الختامية. واليوم، علينا التسليم بأن المجتمع الدولي لم يتبع الالتزام الذي تعهد به في مؤتمر القمة العالمي بإجراءات ملموسة.

وبغض النظر عن تعريف الجريمة موضع البحث، فإن الحالة في دارفور تقع بلا شك في نطاق مسؤولية الحماية، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نرى الإجراء اللازم وفقا لالتزامنا المشترك بحماية السكان المدنيين.

ولا تزال الأمم المتحدة، رغم أوجه قصورها، هي المنظمة الوحيدة العالمية النطاق، وهي في موقع فريد لمواجهة التحديات المعقدة التي تجابه العالم اليوم. غير أنها لا يمكن أن تكون على مستوى هذا الدور إلا بإعادة التوازن المؤسسي داخل المنظومة. وعلى الجمعية العامة بالذات أن تؤكد من جديد دورها كهيئة محورية لصنع القرار وأن تعمل مع مجلس الأمن على قدم المساواة.

وأبرز الموضوعات المطروحة على المنظمة في الأسابيع المقبلة واضحة، وهي: الحالة في دارفور والشرق الأوسط، والبرنامج النووي الإيراني وتعيين أمين عام جديد. وهذه الموضوعات كلها يتناولها أعضاء مجلس الأمن، في حين لا تؤدي الجمعية العامة إلا دورا ثانويا في أفضل الأحوال. ولذلك، يجب على الجمعية أن تتناول بصورة متوازية جدول أعمال التنمية من جميع جوانبه، والاتساق على مستوى المنظومة، ونزع السلاح، وإصلاح مجلس الأمن وغيرها من المجالات ذات الأولوية في عمل المنظمة، وأن تحرز تقدما في ذلك. إن تحسين تقسيم العمل بين أهم هيئتين فيها سيجعل المنظمة ككل أكثر فعالية وأكثر كفاءة. ولذلك، فإن من مصلحة جميع الدول أن تصبح الجمعية العامة هيئة صنع القرار الأساسية التي توخاها الآباء المؤسسون للمنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.